وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الإجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهـــــادة ماستر في علم الإجتماع الحضري

الأسواق الموازية في الوسط الحضري

دراسة ميدانية بسوق المنظر الجميل (الفولاني) مدينة تيارت

من إعداد الطالبين:
– قاضي عبد الحفيظ
– عقاب فايزة

تحت إشراف:
د. بوزبرة سوسن

لجنـــــــة المناقشـــــــــة

الأستاذ	الرتبة	الصفة
د.الشيخ علي	محاضر أ	رئيسا
د. بوزبرة سوسن	محاضر –أ	مشرفا ومقررا
د. ماحي ليلى	محاضر–أ	مناقشا

السـنة الجـامعية : 2024/2023

كلمة شكر وعرفان

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العقل والعلم بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل ..

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة "بوزبرة سوسن" على تقبلها الإشراف وعلى كل توجيهاتها العلمية لانجاز هذا العمل وإلى كل الأساتذة الذين ساعدونا في مشوارنا الدراسي بكلية العلوم الاجتماعية وإلى كل الذين لم يبخلوا علينا بمعلوماتهم ، وكذلك الشكر المسبق إلى أعضاء الجنة الموقرة على قبول مناقشة هذا العمل

إهداء :

إلى من كلل العرق جبينه و علمني ان النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي أبدا ،من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي

(والدي العزيز)

الى من جعل الله الجنة تحت

أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينيها برؤيتي في يوم كهذا و شاءت الأقدار وخطفتها الموت

(أمي الغالية رحمها الله)

إلى من جاد علي بوقته وأكرمني بفضله إقرارا مني بفضله واعترافا بحقه حيث كان خير عون لي وسند ومعلمي ومرهمي

(خطيبي توفيق)

ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى من سددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني

(حبيبة، فاطمة، سومية، هدى، أمينة، حكيمة، أسماء)

إلى من مدت يديها في أوقات الضعف وكانت موضع اتكاء إلى صديقة المواقف لا السنين إلى شريكتي في هذا العمل أختي التي لم تلدها أمي

(نصيرة)

إهداء

ماسلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله، فالحمد لله حباً وشكراً وامتناناً، الحمد لله على البدء والختام.

" وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ "

وبكل ما أتينا من مشاعر الحب نهدي بحث تخرجنا

إلى من وهبونا الحياة و الأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علمونا أن نرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، اللذين دعمونا مؤمنين بقدراتنا فخورين بإنجازاتنا

والدي الأعزاء أبي وأمي.

إلى أرواحنا التي سهرت كفاحاً واجتهاداً سعياً لرفعتنا في سبيل العلم والرقي، لتجني ثمار طموحاتها .. أملين وصولها لأعلى المراتب.

إلى من وهبنا الله نعمة وجودهم في حياتنا إلى العقد المتين من كانوا عوناً لنا، إخوتنا العظماء، ورفقاء دروبنا، تعبيراً لحبنا وتقديرنا لدعمكم لنا في جميع أوقاتنا

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما إعطاء الله من علم ومعرفة.

وأخيراً إلى كل من ساعدنا وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذا البحث سائلين المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب وانعكاسات الأسواق الموازية في الوسط الحضري لمدينة تيارت، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي لكونه الأكثر ملائمة لموضوع البحث وكان اختيار العينة قصدية عرضية بلغ عددها الإجمالي 10، كما تم الاعتماد على أداة المقابلة.

توصلت دراستنا التي أجريت في سوق المنظر الجميل (الفولاني) لمدينة تيارت، أن هناك عدة أسباب تدفع بالشباب من مدينة تيارت لمزاولة النشاط الموازي وأهمها عدم وجود إمكانيات اعتماد نشاط رسمي، بالإضافة إلى الهروب من البطالة، وعبء الضرائب ففي ظل هذه الأسباب يعتبر هذا النشاط ملجأهم لتحصيل مداخيلهم المادية، أين تعينهم على تلبية بعض حاجيتهم الخاصة والعائلية .

إن العمل في النشاط الغير الرسمي أو النشاط الموازي حسب نظر المبحوثين يرتبط الجوانب التي تنتج عنه فمعظمهم يرون أن هذا النشاط يحتوي على إيجابيات أكثر من السلبيات من بينهم ضمان دخل، تحقيق علاقات اجتماعية قوية.

الكلمات المفتاحية: الأسواق الموازية

Study summary:

This study aimed to find out the causes and repercussions of parallel markets in Tiaret's urban environment, where we relied on the descriptive curriculum as the most appropriate for the research topic. The selection of the sample was an occasional intentional number of 10 after saturation and reliance on the corresponding tool.

Our study came up after field research in the beautiful view market The city of Tiaret has many reasons for parallel activity, the most important of which is the lack of possibility of adopting an official activity in addition to escaping unemployment and the burden of taxation. Under these reasons, this activity is regarded as its shelter to collect its material income that will help it to meet some of its special and family needs.

Working in informal or parallel activity according to the researchers is linked to the aspects that result from it. Most see this activity as having more pros than negatives, including ensuring income, and achieving strong social relations.

Keywords: parallel markets - urban - informal activity - parallel activity

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار المنهجي	
1. الإشكالية	03
2. أسباب اختيار الموضوع	03
3. أهمية الدراسة	03
4. أهداف الدراسة	04
5. المفاهيم الأساسية	05
6. الدراسات السابقة	07
7. النظريات السوسيولوجية المفسرة	11
الفصل الثاني: الإطار النظري	
تمهيد	15
المبحث الأول: السوق والأسواق الموازي	16
المطلب الأول: لمحة حول السوق	16
المطلب الثاني: الجذور التاريخية للأسواق الموازية ومختلف التسميات	20
المبحث الثاني: الاقتصاد الموازي في الجزائر	28
المطلب الأول: مكونات الاقتصاد الموازي في الجزائر	28
المطلب الثاني : حجم الاقتصاد الموازي	30
المطلب الثالث: مراحل تطور والإقتصاد الغير الرسمي في الجزائر	36
المبحث الثالث: انعكاسات وتجارب الاقتصاد الغير الرسمي	39
المطلب الأول: أسباب الانعكاسات المترتبة على الأسواق الموازية	39

المطلب الثاني : تجارب الدول في مكافحة الإقتصاد غير الرسمي	40
المطلب الثالث: تجارب الدول في مكافحة الإقتصاد غير الرسمي	43
خلاصة الفصل	48
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي	
المبحث الأول : الإجراءات المنهجية	
المطلب الأول: مجالات الدراسة	48
المطلب الثاني:المنهج المستخدم في الدراسة	48
المطلب الثالث: أدوات الدراسة	49
المطلب الرابع: عينة الدراسة وخصائصها	49
المبحث الثاني: عرض، تحليل المعطيات ومناقشة نتائج الدراسة	50
المطلب الأول: عرض وتحليل معطيات الدراسة	52
المطلب الثالث: مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة	52
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء النظريات المفسرة	68
النتائج العامة للدراسة	69
خاتمة	70
قائمة المراجع	71
الملاحق	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي**	20
02	**تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام % خلال الفترة 2003–2016وفق نموذج MIMIC**	31
03	**تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992–2017**	32
04	**يبين توزيع العينة حسب متغير الجنس**	52
05	**يبين توزيع العينة حسب متغير السن**	53
06	**يبين متغير المستوى التعليمي**	54
07	**يبين متغير الحالة المدنية**	55
08	**يبين نمط المسك**	55
09	**يبين متغير نوع النشاط**	56
10	**يبين متغير مدة النشاط**	56
11	**توزيع المبحوثين حسب التعرف على مكان نشاطهم**	57
12	**توزيع المبحوثين حسب مصدر سلعهم**	57
13	**توزيع المبحوثين حسب ممارسة نشاطهم في منطقة أخرى قبل البدء في هذا المكان**	58
14	**توزيع المبحوثين حسب توقيت العمل في السوق**	58
15	**توزيع المبحوثين حسب الظروف التي تدفع لممارسة نشاطهم**	59
16	**توزيع المبحوثين حسب سبب مزاولة نشاطهم راجع إلى عدم الحصول على عمل**	60
17	**توزيع المبحوثين حسب أسباب عدم الحصول على مناصب شغل**	60
18	**توزيع المبحوثين حسب مزاولتهم لنشاطهم سابقا**	61
19	**توزيع المبحوثين حسب سبب اختيار نشاطاتهم**	62
20	**توزيع المبحوثين حسب جودة الحياة في ضل ممارسة نشاطاتهم**	63
21	**توزيع المبحوثين حسب تلبية دخلهم لحاجياتهم**	64
22	**توزيع المبحوثين حسب تحقيق نشاطاتهم للعلاقات الاجتماعية**	64
23	**توزيع المبحوثين حسب الرضا على نشاطاتهم**	65
24	**توزيع المبحوثين حسب الإبتزاز الذي يتعرضون إليه**	66
25	**توزيع المبحوثين حسب ترك عملهم لو أتيحت فرصة عمل رسمي**	67
26	**توزيع المبحوثين حسب ما الذي ينوون القيام به مستقبلا**	67

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**الشكل رقم 01 معايير تصنيف الأسواق**	**18**

مقدمة

مقدمة:

لقد مرت مدننا بتغيرات هامة تمثلت في نمو وتزايد وتيرة التعمير نتيجة النمو الديمغرافي وأدى ذلك إلى تغيير نمط حياة السكان فنتيجة الاستهلاك المفرط للسلع تقابله أزمات اجتماعية لمختلف شرائح المجتمع الحضري،الذي يؤدي ذلك إلى بروز ظواهر مختلفة غير رسمية أبرزها الأسواق الموازية والتي مست كافة دول العالم ولو سلطنا الضوء على مراحل التي مرت بها المجتمعات للاحظنا أن بروز السوق الموازي كان في سباق الظهور أي قبل ظهور السوق الرسمي حيث كانت أولى المجتمعات بدائية لا ترقى الى نظام مجتمعي المعروف وأغلبهم يزاولون نشاطاتهم بدون رقابة.

تعد هذه الأخيرة مظهرا هاما من مظاهر الحياة اليومية وذلك بمختلف دول العالم والجزائر خصوصا،فهي تتحكم في وضعية المدينة الجزائرية والتي أخذت رقعتها في الاتساع إذ مست مستويات عدة حيث لجأ إليها الكثير باعتبارها ملاذا الكثير من البطالين والعاطلين عن العمل ولم يحصلوا على فرصتهم بعد للعمل في مؤسسات القطاع الرسمي بالإضافة إلى أنها ملجأ لفئات من الفقراء الذي ليس بإمكانهم تلبية حاجياتهم المختلفة من سلع القطاع الرسمي في ظل تزايد تكاليف الحياة الحضرية ومتطلباتها مما يجعل منها البديل الوحيد المتوفر لكسب المال.

ولقد تناولنا من خلال هذا البحث مدينة تيارت والتي تشهد كغير المدن إختلالات في الأسواق مما يتطلب أخذها بعين الاعتبار فهو الموضوع الذي سيتم دراسته في سوق المنظر الجميل (فولاني) لمدينة تيارت.

جاءت دراستنا ببابين رئيسيين إحداهن خصص للدراسة النظرية والآخر للدراسة الميدانية بالشكل التالي:

كانت بدايتنا بمقدمة تشمل جميع الدراسة بعد ذلك الإطار المنهجي للدراسة أين يحوي أسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة والأهمية كذا الإشكالية والدراسات السابقة والمفاهيم الأساسية مع النظريات السوسيولوجية التي تم الاعتماد عليها لتأكيد سياق البحث وتفسيره، وتطرقنا إلى الجانب النظري الذي يشمل لمحة عن السوق مع الجذور التاريخية للأسواق الموازية ومختلف التسميات مع معرفة نشأته وخصائصه وأشكاله وكذا الاقتصاد الموازي في الجزائر مع مراحل تطوره و ركزنا في دراستنا على الأسباب والإنعكاسات السوق الموازي باعتباره أهم موضوع لدراستنا.

وتطرقنا إلى الجانب الميداني والذي خصص للدراسة سوق المنظر الجميل لمدينة تيارت والخروج بنتائج بعد المقابلة التي أجريت مع الباعة،وفي الأخير خاتمة موضوع الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي

1. أسباب اختيار الموضوع
2. أهمية الدراسة
3. أهداف الدراسة
4. الإشكالية
5. المفاهيم الأساسية
6. الدراسات السابقة
7. النظريات السوسيولوجية المفسرة

1. الإشكالية:

تتشكل المدينة من خدامات وفضاءات وأنشطة متعددة ومختلفة هذا ما يجعل الوسط الحضري ينبض بالحركية والنشاط، من بينها التجارة التي تشبع حاجيات السكان من غذاء إضافة إلى مختلف السلع التي يحتاجها، بالتالي محرك أساسي للعلاقات على مختلف المجالات كما أنها إحدى العوامل لاستمرار الحياة الحضارية أين شهدت مدننا ظواهر جديدة من بينها ظاهرة الأسواق الموازية والتي مست العديد من دول العالم وأصبحت أهم المواضيع التي تثير اهتمام كبير تتواجد في مناطق متنوعة من العالم وبأشكال مختلفة ولأسباب متباينة تكثر في الدول النامية من آسيا إلى إفريقيا مرورا بأمريكا الجنوبية وحتى الدول المتطورة، عد الجزائر من البلدان التي تعاني من مشكلة الاقتصاد الموازي والذي انجر عنها عدة سلبيات على الاقتصاد الوطني والذي مس مختلف الأسواق (سوق الصرف، سوق العمالة، سوق السلع والخدمات..)، وتتمثل هذه الأخيرة في بيع السلع خارج النظام الاقتصاد الرسمي فهي تتميز بأنها غير خاضعة للنظام الحكومي، بالتالي تخضع لقواعدها الخاصة تحقق دخلا لا يتم تسجيله رسميا ضمن حسابات الناتج القومي تعد مخالفا للقوانين السائدة في البلاد بهذا المعنى فالسوق الموازية هي تلك السوق المفتوحة على مختلف الأنشطة الاقتصادية لعرض مختلف السلع المنتجة للتوزيع والاستهلاك سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة وتشغل أشخاص دون احترام الضرائب وإدارة السجل التجاري وإدارة الجمارك وإدارة المحاسبة... أي الابتعاد عن كل الأشكال الرقابة الرسمية ينشطها أشخاصا خاصة وفردية يعملون لحسابهم الخاص، أيضا تظهر الأسواق اللاموازية في مناطق مختلفة حيث نجدها قرب المناطق السكنية أو المساجد أو بجانب محطات نقل المسافرين....

ونلحظها في الوسط الحضري لمدينة تيارت ولعل أهمها سوق الفولاني الذي يأخذ شكل طولي يمتد من محور دوران حي الرحمة إلى محور دوران حي الفولاني يتميز بجو شعبي تقليدي مما يظفى عليه طابع خاص يجذب الكثير من المتسوقين تعرض في الكثير من السلع للمارة من طرف الشباب وحتى الأطفال في غياب تام لشروط السلامة والحفظ، كل شيء يعرض للبيع (مواد غذائية، أواني منزلية، ملابس...) سواء على الأرصفة أو الطاولات المصنوعة يدويا وهو يحتل كل الشارع.

ومما سبق نطرح التساؤل التالي: ما هي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لسوق الموازي لمدينة تيارت؟

ماهي الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسوق الموازي لمدينة تيارت؟

2. أسباب اختيار الموضوع:

1.2 الأسباب الذاتية:

-زيادة الرصيد المعرفي للتخصص.

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع.

- ميولي الشخصي حول الدور الذي تلعبه الأسواق الموازية.

2.1 الأسباب الموضوعية:

-حداثة الموضوع وقلة الدراسات في المجال وخاصة على المستوى الوطني.

- تطور الأسواق الموازية وبروزها في المجتمع الحضري بصفة كبيرة.

- مواصلة نتائج الدراسات السابقة التي أجريت حول هذا الموضوع.

- معرفة أسباب ظهور الأسواق الموازية.

- المعاناة اليومية مع هذه الظاهرة.

- قلة المواضيع التي تناولت هذا الموضوع.

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة التالية في أنها تتناول موضوع مهم منها وهو الأسواق الموازية كونها تمس عدة جوانب في المجتمع منها الاقتصادية والاجتماعية...، كما أنها تشمل جزءا هاما من النسيج الحضري أين تلعب دورا هما في تلبية احتياجات الاقتصاد المحلي لمدينة تيارت كما تخلق فرص عمل للشباب وأصحاب المشاريع مما يساهم في الحد من البطالة وتحفيزا للاقتصاد، فهي تعتبر حلقة وصل مباشرة بين المنتجين والمستهلكين فبالتالي تقلل من تكاليف الإنتاج والتوزيع.

3. أهداف الدراسة:

لكل دراسة أو موضوع أهداف يسعى الباحث للتعرف إليها وترمي دراستنا الراهنة إلى تحقيبي الأهداف التالية:

- التعرف على الأسواق الموازية في مدينة تيارت.

- الكشف عن مختلف الآثار المرتبة عن هذه الظاهرة لاسيما تأثيرها على مدينة تيارت.

- التعرف على الدوافع والأسباب التي أدت إلى ظهور الأسواق الموازية لمدينة تيارت.

- الإضافة العلمية التي يمكنّ أن تحقق من خلال دراسة هذا الموضوع.

5. المفاهيم الأساسية:

1.5 تعريف السوق:

– لغة: السوق في اللغة موضع البياعات جمع بياعة وهي السلعة، ولفظ السوق «تذكر وتؤنث» وتسوق القوم إذا "باعوا اشتروا"، و"السين والواو والقاف" أصل واحد وهو حدو الشيء، يقال: "ساقه يسوقه سوقا ... والسوق مشتقة من هذا لما يساق إليها من كل شيء"، فالسوق – في حقيقته اللغوية هو ذلك الموضع الذي يجلب إليه المتاع وتجلب إليه السلع للبيع والشراء.[1]

– إصطلاحا: تعددت المعاني المقصودة من كلمة السوق برأي عندما يوجزون المقصود بمصطلح السوق، ومنها تلك المعاني ذات الصلة بالبحث.

أ– يعرف اقتصاديا بأنها مكان التقاء العرض والطلب.[2]

ب– ويعرف أيضا بأنه مجموعة من البائعين والمشترين في مكان عام محدد يقومون بتبادل السلع والخدمات في إطار تجاري وعادة ما يتكون السوق من شرائح سوقية بمثابة أجزاء مكونة.[3]

التعريف الإجرائي:هو مجموعة من البائعين والمشترين في مكان عام في مدينة تيارت يقومون بتبادل السلع أو الخدمات في إطار تجاري وعادة ما يتكون السوق من شرائح سوقية بمثابة أجزاء مكونة.

2.5 تعريف الوسط الحضري:

– لغة:هي القرية الكبيرة الآهلة بالقاطنين، وجمع مدينة هو مدائن أو مدن.[4]

– اصطلاحا: يُقصد به المجال السكني المتميز بكثافة سكانية عالية ونمط عمراني حديث ونشاط اجتماعي متنوع حسب تنوع المهن والحرف التي تفرضها الحياة الحضرية، كما أشار إليه لويس ويرث، وما دام التحضر يرتبط

---

[1] منصوري محمد، مقاصد أحكام السوق، مذكرة ماستر تخصص فقه وأصوله، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة إدرار، الجزائر، 2010/2009، ص7.

[2] علي جاسم العبيدي وآخرون، أهمية وتأثير دراسات السوق في رفع كفاءة قرارات الانتاج في الوحدة الاقتصادية "دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية /بغداد/ الوزيرية" للمدة (1995–2006)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 78، 2009، ص132.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 15، المرسوم التنفيذي رقم 12–111، مؤرخ في 2012/03/14، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارة وومارسة بعض الأنشطة التجارية المادة 02.

[4] خديجة قدادرة، علاقات الجيرة في الوسط الحضري، مذكرة ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2021/2020ن ص4.

بالمدينة أي مركز التجمع السكاني ويحمل في مدلوله إشارات توزيع السكان، والكثافة السكانية، والهجرة، والحجم والمهن والحرف فلذلك يرتبط أيضا بالمعنى الاجتماعي ويتشكل من أنماط الحياة الاجتماعية السائدة في المدينة.[1]

– التعريف الإجرائي:

"هو المجال السكني المتميز بكثافة سكانية العالية، تنتشر فيه الأسواق الشعبية وتكثر فيه العلاقات الإجتماعية ذات الطابع المهني والإقتصادي".

3.5 تعريف المدينة:

– لغة:مدينة جمعها مدن ومدائن وهي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية.

– إصطلاحا: هي وحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد كبير من السكان تتباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية، فهي ليست وحدة اجتماعية أو حيزا مكانيا فقط، لكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونموذج تنظيم وتطور متميز.[2]

– التعريف الإجرائي: المدينة هي مساحة يعيشون فيها عدد من السكان يتميزون بأكثر الأماكن عمرانيا تمتاز بقوة البناء السياسي وتعدد الخدمات.

4.5 تعريف الأسواق الموازية:

تعتبر الأسواق الموازية ظاهرة نجدها في كافة بلدان العالم بنسب متفاوتة وبأسماء مختلفة، على سبيل المثال، بإنجلترا وفرنسا يسمى بالاقتصاد الخفي، وفي روسيا يدعى بالاقتصاد غير الرسمي، وبالولايات المتحدة الأمريكية يسمى بالاقتصاد تحت الأرضي، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية أنه قد أطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الموازي الاقتصاد غير المشكل أو غير المهيكل الاقتصاد الأسود، بالإضافة إلى مصطلح الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد تحت ضوء القمر والاقتصاد غير المرئي واقتصاد الظل.[3]

---

[1] بولكريف راضية، التحضر وعلاقته بتغير الأدوار الأسرية في الوسط الحضري –دراسة ميدانية ببلدية ستيديا– مستغانم، مذكرة ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019/2018، ص7-8.

[2] بن حرمة عمار، جاب الله محمد، تأثير التجارة الفوضوية على البيئة الحضرية دراسة ميدانية بولاية الأغواط، مذكرة ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2023/2022. ص6.

[3] يوسف بودلة، حمزة كواديك، الاقتصاد غبر الرسمي في الجزائر ولإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي –دراسة تحليلية–، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، مجلة عملية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، العدد 3، المركز الجامع تندوف، الجزائر، 2018، ص163.

6. الدراسات السابقة:

الدراسات المحلية:

الدراسة الأولى: دراسة بلغربي صابرين (**2021**) بعنوان: **تأثير التجارة غير الشرعية على الوسط الحضري "دراسة ميدانية بحي بوجلطي ناصر شارع الأسد مستغانم".**[1]

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أسباب وآثار تواجد التجارة غير الشرعية بالمدينة، وتقييم ايجابياتها وسلبياتها هذه الأخيرة.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول: هل للتجارة غير الشرعية تأثيرا على الوسط الحضري؟

والذي يندرج تحته سؤالين هما: هل تأثر التجارة غير الشرعية على الجانب الجمالي للمدينة؟، هل للتجارة غير الشرعية تأثيرا على السكينة العامة للساكنة؟

وتمثل مجتمع البحث في السكان القاطنين بحي بوشارب الناصر والبالغ عددهم 667 سكنا بمستغانم.

اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي باعتباره الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد الحصول على بينات ومعولمات كافية عن ظاهرة معينة وتحللها وتفسيرها للوصول إلى تعميم نتائجها، وقد اعتمدت في دراستها على الملاحظة واستمارة استبيان.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- تأثر التجارة غير الشرعية على النسق العام للمدينة من خلال تشويه المشهد الحضري لها وذلك من حيث توزيع وحجم أدوات العرض وأماكن تواجدها، وهذا تؤكده نتائج التحقيق الميداني مع السكان ومدى تأثير التجارة غير الشرعية على المحيط العمراني.
- تأثر التجارة غير الشرعية على حركة المرور ووضعية الطرق والأرصفة، نتيجة احتلال الأرصفة والطرق.
- تأثر مخلفات التجارة على منظر الشارع، نتيجة انتشار النفايات والروائح.
- تأثر التجارة غير الشرعية على الجانب الأمني، وذلك في جانبين الاقتصادي والاجتماعي.
- يخلق بيئة غير مستقرة للعيش، نتيجة الإزعاج المستمر.
- المعاملة السيئة من طرف الباعة.

[1] بلغربي صابرين،تأثير التجارة غير الشرعية على الوسط الحضري "دراسة ميدانية بحي بوجلطي ناصر شارع الأسد مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2022/2021.

التعقيب على الدراسة:

تتشابه من حيث الموضوع هذه الدراسة هدفت الدراسة وهو إلى الوقوف على أسباب وآثار تواجد التجارة غير الشرعية بالمدينة، وتقييم ايجابياتها وسلبياتها هذه الأخيرة، وسنركز في دراستنا على الأسباب الإجتماعية والأقتصادية، هذا من حيث الهدف، أما من ناحية المنهج والأداة إستخدمت الدراسة المسح الإجتماعي والملاحظة واستمارة استبيان مطبقة على 667سكنا بمستغانم، وهو ما تختلف معه دراستنا الحالية وخاصة أننا سنستخدم المنهج الوصفي والأداة المقابلة، وتوصلت الدراسة إلى ان التجارة غير الشرعية توثر بشكل سلبي على النسق العام للمدينة من خلال تشويه المشهد الحضري، وهو ما تختلف فيه مع دراستنا بحيث ستسعى دراستنا إلى فهم الإنعكاسات والأسباب الإجتماعية والإقتصادية للأسواق الموازية.

أوجه التشابه

الدراسة الثانية: دراسة دشوش صدام (2016) بعنوان "تأثير الأسواق اليومية على المجال الحضري دراسة حالة سوق يومية لحي 1000 سكن".[1]

هدفت الدراسة إلى الحد من انتشار نفايات لأسواق اليومية في الوسط الحضري من خلال تغيير تموضع السوق اليومي إلى محلات تجارية للإنتقال من سوق شعبية إلى سوق منظمة.

اشتملت الدراسة على سؤال رئيسي تمثل في: بما يمكن شرح التأثير السلبي للسوق اليومية لحي 1000 سكن على المحيط الحضري؟

واعتمدت على فرضية رئيسية تمثلت في:

– أن تأثير السوق اليومية لحي 1000 سكن من الجانب البيئي على المحيط الحضري للحي يرجع إلى موقعه وكذلك غياب المراقبة من طرف لهيئات المختصة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يتركز عملها على تحليل المعطيات النظرية تم تحلي موضع الدراسة العلمية والخروج بخلاصة.

اعتمد الباحث في دراسته على الملاحظة الميدانية والاستمارة والاستبيان الموجهة إلى السكان والزبائن وتحليل المعطيات الكمية التي اعتمدت فيها على التحقيقات الميدانية والصور الفوتوغرافية.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

[1] دشوش صدام، تأثير الأسواق اليومية من الجانب البيئي على المجال الحضري – دراسة حالة السوق اليومية 1000سكن–، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص تسيير المدينة، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

– شهد الحي 1000 مسكن ظهور معاملات تجارية عشوائية تمثلت في السوق اليومية مما نتجت عنه عدة مشاكل من الجانب البيئي في انتشار التلوث البيئي بشتى أنواعه بسب مخلفات التي تتركها هذه السوق.

– يعتبر السوق اليومية للحي المصدر الأكبر للانتشار التلوث بشتى أنواعه بإضافة إلى الضجيج وتداخل في الحركة بين الحركة المشاة وحركة الميكانيكية وكذا استغلال المساحات العامة من طرف تجار السوق مما سبب عنها انعكاسات سلبية على الحي وسكانه مما يستوجب إعطاء بعض التوصيات والاقتراحات من اجل القضاء على هذه المشكلة.

التعقيب على الدراسة:

تختلف دراستنا مع الدراسة الحالية بحيث هدفت الدراسة إلى الحد من انتشار نفايات الأسواق اليومية في الوسط الحضري من خلال تغيير موضع السوق اليومي إلى محلات تجارية للإنتقال من سوق شعبية إلى سوق منظمة، ولن نركز على ما هدفت إليه الدراسة بل سنركز على الأسباب الإقتصادية والإجتماعية، إعتمد الباحث في دراسته على الملاحظة الميدانية والاستمارة والاستبيان الموجهة إلى السكان والزبائن وتحليل المعطيات الكمية، وهو عكس ما سنقوم به في دراستنا أي سنركز على المقابلة كأداة رئيسية لجمع المعطيات وتحليلها تحليلا كيفيا.

من حيث النتائج ركزت الدراسة على أن ظهور المعاملات التجارية العشوائية تمثلت في السوق اليومية مما نتجت عنه عدة مشاكل من الجانب البيئي في انتشار التلوث البيئي بشتى أنواعه بسب مخلفات التي تتركها هذه السوق.

الدراسة الثالثة: دراسة **قارة ملاك** (2010) بعنوان "**إشكالية الاقتصاد غير الرسمي مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال**"، وهو بحث أكاديمي نظري حيث انطلقت الباحثة من إشكالية تتمحور حول الآثار الإيجابية والسلبية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي، وآفاقه المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية كحالة الجزائر.[1]

حيث تمحورت إشكالية الباحثة حول تساؤلات ستة (6) أساسية:

-كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

– ما هي الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في الجزائر؟

– هل يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي بمثابة استجابة لاحتياجات الشغل في الجزائر؟

[1] قارمة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، كية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

– ما هي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية اتجاه هذه الظاهرة؟

– ما هي تجارب البلدان الناجحة في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي؟

– ما هي أهم الدروس المستقاة من بعض التجارب الناجحة والتي يمكن محاكاتها مع الاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة على هذه التساؤلات صاغت الباحثة الفرضيات التالية:

يعود تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى:

- قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد تزايد نسب البطالة والفقر).
- انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني الفساد التزييف الغش الضريبي، البيروقراطية... الخ).
- ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من فرص العمل (كالفلاحة والسياحة ... الخ).

ولتحقيق ذلك استعملت الباحثة عدة مناهج المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي مستعملة عدة أدوات كالدراسات العلمية والدراسات الإحصائية ونتائجها وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات وتحليلها.

وعليه توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها:

–تتجلى آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في جانبين أحدهما إيجابي وآخر سلبي.

الآثار الإيجابية:

يساعد القطاع غير الرسمي اجتماعيا في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل مؤقتة للعاطلين عن العمل ويساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي ويزيد من مداخيل الأفراد في ظل انتشار ظواهر الفقر والبطالة باعتبارهما أبرز المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن يعانيهما الجزائري.

الآثار السلبية:

– عدم دفع الضرائب من طرف أفراد القطاع غير الرسمي حيث يقدر حجم التهرب الضريبي في الجزائري بحوالي 200 مليار دج سنويا وتذهب 60% من تجارة الجزائر إلى التجارة الموازية ويبلغ عدد التجار الوهميين بحوالي 626-781 تاجرا.

– انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤثر في صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية كالبطالة، التضخم، القوة العاملة..الخ).

– يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تدني المستوى التعليمي في السوق الموازية مما يؤثر على الاقتصاد الوطني سلبا.

- زيادة تداول العملة الصعبة في السوق السوداء.

التعقيب على الدراسة:

من حيث موضوع الدراسة فالدراسة ذات طابع إقتصادي بحت، وركزت فيه الباحثة على تحليل المعطيات الكمية، وتفسير نتائج المعطيات على ضوء النظريات الإقتصادية، والبحث في الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الإقتصاد الموازي في الجزائر، ذلك استعملت الباحثة عدة مناهج المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي مستعملة عدة أدوات كالدراسات العلمية والدراسات الإحصائية وإحصائيات المركز الوطني للإحصائيات، فالدراسة تختلف من حيث ميدان الدراسة بحث سنقوم بالقيام بالمقابلة كأدة لجمع المعطيات وتحليل البيانات تحليلا كيفيا على ضوء نظريات علم الإجتماع.

7. النظريات السوسيولوجية المفسرة:

تعد الأسواق الموازية ظاهرة اجتماعية واقتصادية هامة في العديد من المدن حول العالم تتنوع هذه الأسواق بشكل كبير حيث الحجم والسلع التي يتم بيعها والطريقة التي يتم التنظيم بها، يمكن تفسير ظاهرة الأسوق الموازية من خلال العديد من النظريات السوسيولوجية منها:

1.7 نظرية التفاعلية الرمزية:

نظرية التفاعل الرمزي تعد ظرية التفاعلية الرمزية إطارا نظريا هاما لفهم الديناميكية الإجتماعية والثقافية للأسواق الموازية في الوسط الحضري، ترتكز لهذه النظرية على دور الرموز والمعاني في تفاعلات الأفراد داخل هذه الأسواق وكيف تؤثر هذه الرموز على سلوكهم وعلاقتهم مع بعضهم البعض تبنى هذه النظرية على مبادئ أساسية:

- **التفاعل الاجتماعي**: هو الأساس لفهم السلوك البشري.
- **الرمزية**:تستخدم الرموز والمعاني للتعبير عن المشاعر والأفكار والقيم.
- **التفسير**: يقوم الأفراد بتفسير سلوك بعضهم البعض بناء على الرموز التي يستخدمونها.
- **البناء الاجتماعي**: تبنى المعاني والواقع الاجتماعي من خلال التفاعل الاجتماعي.

تقدم نظرية التفاعلية الرمزية فهما عميقا للسلوكيات والثقافات داخل الأسواق الموازية فهي تساعد في فهم تأثير الرموز والمعاني على تفاعلات الأفراد.

تعتبر هذه الأخيرة إطارا نظريا هاما لفهم الديناميكيات الاجتماعية والثقافية للأسواق الموازية في الوسط الحضري.[1]

2.7 نظرية الشبكات الاجتماعية:

ترتكز هذه النظرية على دور العلاقات الاجتماعية بين التجار والزبائن وكيف تؤثر هذه العلاقات على سلوكهم وتفاعلهم داخل السوق تبنى هذه النظرية على مبادئ أساسية:

- العلاقات الاجتماعية: فالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد هي الأساس لفهم السلوك البشري.
- الشبكات الاجتماعية: تشكل العلاقات الاجتماعية شبكات تربط الأفراد ببعضهم البعض.
- التبادل الاجتماعي: يتم تبادل المعلومات والموارد والخدمات بين الأفراد من خلال الشبكات الاجتماعية.
- الثقة: تعد الثقة عنصرا هاما في العلاقات الاجتماعية وتسهل التبادل الاجتماعي.

ترتكز هذه الأخيرة على دور العلاقات الاجتماعية بين التجار والزبائن.[2]

3.7 النظرية الاقتصادية للغش الجبائي:

يتساءل بيربارد فورتي من جامعة كيبيك بكندا، اعتمادا على النظرية الإقتصادية للغش الجبائي التي عالجها باحثون، ومنهم صاحب جائزة نوبل وأساسها، أن العمل الخفي هو نشاط يتميز بالمخاطرة، أي خطر كشفه من طرف الإدارة الجبائية وإلزامه بدفع غرامات، وبالمقابل يتفادى عباً جبائيا يمكنه من تعظيم دخله وأرباحه، فالشخص يحاول أن يوفق بين عدد ساعات العمل في القطاع الرسمي وعدد ساعات العمل في الخفاء فالإختيارات المطروحة وعوامل الإختيار بين طرفي هذه المقاربة هي الأسباب الرئيسية، لإختيار العمل في الخفاء، فالشخص يقدر احتمال معاقبته من طرف الإدارة والآثار السلبية الناجمة عن ذلك وبين عدم الشفافية من طرف الهيئة المختصة والآثار الإيجابية التي يستفيد منها والتي سنها تعظيم الدخل.[3]

4.7 نظري ماسلو للحاجات:

الاختيار على هذه النظرية، وتتلخص الأسباب الدافعة إلى اختيارها من بين جميع نظريات الدوافع إلى:

---

[1] إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص117-118-119. (بتصرف).

[2] وليد رشاد زكي، نظريات الشبكات الاجتماعية من الايديولوجيا إلى الميثودولوجيا، سلسلة قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، مارس 2012، ص8-9-10-11. (بتصرف).

[3] براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص45.

– أنها من النظريات المعروفة كثيرًا في الجزائر مقارنة بالنظريات الأخرى، عند الباحثين والدارسين فيحقل الإدارة العامة.

– وأنها الأصل الذي تَفَرَّعَت منه بقية نظريات الدوافع بنوعيها نظريات المحتوى ونظريات الاختيار العقلاني.

– كما أن الفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية أكثر عمومية من غيرها، ما يجعل تطبيقها أسهل على الواقع الإداري الجزائري.

والأهم من كل الأسباب السابق ذكرها، أنها تنتمي إلى نظريات المحتوى التي ترجع سبب السلوك إلى مجموعة من الدوافع وليس إلى دافع واحد فقط. وبما أن هذه الدراسة تركز على قطاع كبير ومتباين من الموظفين يصل تعدادهم إلى أكثر من 172 2020 موظف ، يَخْتَلِفُون كثيرًا من حيث الوضع الوظيفي والتعلم والخبرة.... فإن الاعتماد على دافع واحد فقط، مهما كان تأثيره، يُخل بعمومية الدراسة.[1]

[1] نصيرة سمارة، علاقة الحاجت بالأداء الوظيفي تطبيق نظرية سلم الحاجات لـ "ماسلو" على واقع الموظفين الجزائريين 2017/2016، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 02، مارس 2018، ص 206.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: السوق

المطلب الاول: : لمحة عن السوق

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للأسواق الموازية ومختلف التسميات

المبحث الثاني: الاقتصاد الموازي في الجزائر

المطلب الاول: مكونات الاقتصاد الموازي في الجزائر

المطلب الثاني : حجم الاقتصاد الموازي

المطلب الثالث: مراحل تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المبحث الثالث: انعكاسات وتجارب الاقتصادغير الرسمي

المطلب الاول: أسباب الإنعكاسات المترتبة على الأسواق الموازية

المطلب الثاني : تجارب الدول في مكافحة الإقتصاد غير الرسمي

المبحث الأول: السوق

المطلب الأول: لمحة حول السوق

1. تعريف بسوق :

لقد مر مفهوم السوق بمراحل مختلفة ليكتسب المعنى الحالي المتعارف عليه، حيث بعد أن كان التبادل في السوق يتم من خلال المقايضة لسلعة مقابل سلعة من خلال توافق الاحتياجات في إطار حيز مكاني معين تتم فيه التبادلات، في مرحلة أخرى تطور مفهوم السوق ليشمل دائما الحيز المكاني بالحديث عن وسيلة جديدة للتعامل و هي العملة التي أصبحت وسيلة للتبادل بين من يقدم السلعة أو الخدمة ومن يطلبها على أساس أنه في الحالتين، فالذي يحدد السوق هو ذلك الحيز المكاني الذي تقع فيه المبادلات بالإضافة إلى نوع التبادل المستعمل أي المقابلة بين العارضين والطالبين، وفي فترة جديدة أصبح مصطلح السوق يتعلق أكثر بالسلعة أو الخدمة المتعامل بها وليس الحيز المكاني والجغرافي الذي تتم فيه المبادلات حيث نقول سوق السيارات سوق الملابس، سوق العقار وغيرها.[1]

كما أن السوق هو مجموعة من الأشخاص الذين لديهم الرغبة في شراء منتج ما، والقدرة على الدفع، والاستعداد للشراء، والقدرة على اتخاذ قرار الشراء، وهو المكان الذي يتخذ فيه البائع والمشتري قرار الإستبدال يأتي المنتج معًا من خلال التقاء العرض والطلب.

ويمكن استخدام مصطلح السوق للتعبير على ثلاث معاني مختلفة ومتكاملة في نفس الوقت وهي:

– **المعنى الكمي**: حيث يتم التركيز على المتغيرات الكمية من حجم رقم الأعمال، تطور المبيعات الخاصة بالمنتج المعني مقارنة بالمنتجات الأخرى التي تنتمي إلى نفس السوق، أي أن المعنى الكمي للسوق يركز على جانب العرض من المنتجات وما يرتبط بها من استهلاك في فترة زمنية معينة.

– **اعتبار السوق كنظام** فيتمثل في كل الأطراف ذات التأثير على أعمال المؤسسة ونشاطاتها، قد تكون هذه الأطراف أفرادا، مؤسسات أو تنظيمات لها التأثير على المبيعات من المنتج.

[1] كريمة مقداد، ديناميكية المنافسة في الأسواق الجزائرية في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق "دراسة حالة سوق المشروبات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص 27.

– **المعنى الإستراتيجي**: السوق هو الحيز الذي يدخل فيه المنتج في منافسة مع المنتجات الأخرى التي يعتبرها المستهلك بديلة، مما يستوجب على المؤسسة المعرفة الدقيقة للمنتجات المنافسة.[1]

في اللغة العامة يقصد بالسوق المكان الجغرافي الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون وتتبادل فيه السلع والخدمات، وفي الوقت الحاضر لم يعد هناك أهمية للمكان وأصبحت السوق تحدد بالنظر إلى السلعة التي تتداول فيها[2]، كما يوجد أسواق لمختلف أنواع السلع ولمختلف أنواع الخدمات، ويمكن تصنيف الأسواق حسب عدة معايير.

2. معايير تصنيف الأسواق:

يوجد أسواق لمختلف أنواع السلع والمختلف أنواع الخدمات، ويمكن تصنيف الأسواق حسب عدد من المعايير نذكر منها:

1.2 من حيث طبيعة السلعة: يمكن التميز بين الأسواق الآتية بالاعتماد على هذا المعيار وهي:[3]

سوق العمل: يأتي العرض في هذا السوق من العمال وأصحاب المهن، ويأتي الطلب من جانب أصحاب الأعمال والراغبين في التوظيف وتشغيل هؤلاء العمال أو أصحاب المهن، ويمثل العرض "البائع" في الدول المتقدمة اتحادات العمال والنقابات العمالية والنقابات المهنية. بينما يمثل الطلب "المشترين" رجال الأعمال واتحاد الصناعات والمنتجين، والإعلان في الصحف عن وكالة تطلب موظفين أو عمالا فهو وسيلة للتعبير عن هذه السوق، وقد تدخلت الدولة لتنظيم الوكالات وأصبحت تزاول نشاطها بموجب تراخيص رسمية بشروط معينة حماية للعمالة، كما أن الطلب على وظيفة هو أيضا صورة من وسائل التعبير عن سوق العمل.

– **سوق السلع** قد تكون سوق جملة أو سوق تجزئة، وهي السوق المألوفة لنا جميعا والتي تشتمل المنتجات الزراعية والصناعية ... الخ.

– **سوق الخدمات**: ومن أمثلة هذه السوق سوق خدمة ميكانيكي السيارات والكهربائي، وسوق الأدوات الصحية ... الخ.

---

[1] أياد عبد الفتاح النسور، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 75. نقلا عن: كريمة مقداد، مرجع نفسه، ص 28.

[2] بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 40.

[3] محمود أميل زويل، يونس بطريق، بورصة الاوراق المالية "موقعها من الأسواق– أحوالها مستقبلها"دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 200، ص 26.

2.2 من حيث توحيد السعر: تنقسم الأسواق إلى نوعين هما :

- **سوق الكاملة**: وهي السوق التي يحدد فيها سعر واحد للسلعة الواحدة، وشروط السوق الكاملة تحتاج إلى توفر العناصر التالية:

– وجود عدد كبير من البائعين، وعدد كبير من المشترين حتى لا يؤثر أحدهم على سعر السوق.

– سهولة وتوافر الاتصالات بين مختلف الأطراف.

– تجانس وحدات السلع المعروضة بالسوق.

– سهولة نقل السلعة من مكان لآخر، حتى يتم نقلها من مكان السعر المنخفض إلى مكان السعر المرتفع، فيزداد العرض منها مما يؤدي إلى توحيد السعر.

- **سوق غير كاملة**: يؤكد الواقع العملي أن النمط الشائع لأغلبية الأسواق هي السوق غير الكاملة لعدم توافر الشروط السالفة الذكر.

3.2 من حيث درجة المنافسة: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأسواق من حيث درجة المنافسة هي:

- **سوق المنافسة الكاملة**: وهو ذلك السوق الذي يضم عددا كبيرا جدا من المتعاملين، يتعامل كل منهم في حجم محدد جدا من إجمالي حجم السلع المنتجة والمباعة والمتجانسة، وبالتالي لا يمكن لأحد منهم أن يؤثر على سعر السوق السائد، ولذلك فإن سعر السلعة لهذه معطى والربح المحقق في الأجل الطويل هو الربح العادي، ذلك أن المنافسة تبلغ أقصى درجاتها، وحرية الدخول والخروج من السوق متاحة للجميع.

- **سوق الإحتكار العام**: يعرف الاحتكار التام بأنه الحالة التي يوجد فيها بائع واحد لسلعة ما لا يتوافر له بدائل غريبة، كما يوجد فيها موانع قوية تحول دون دخول منافسين جدد إلى السوق، فالمحتكر هو الوحيد الذي يقوم بإنتاج سلعة معينة، لذلك فإن جميع مبيعاته تعتمد فقط على السعر الذي يحدده هو، أما الأسعار التي يحددها المنتجون الآخرون وتصرفاتهم فانه لا يأخذها في الاعتبار عند تحديد سعره.[1]

- **سوق المنافسة الإحتكارية**: وهذا السوق كما يدل اسمه يجمع صفات تنافسية واحتكارية في نفس الوقت، وفي الواقع فإن هذا الشكل من الأسواق أكثر واقعية من سوقي المنافسة الكاملة والاحتكار ويتميز بما يلي:

– وجود عدد كبير من البائعين أو المنتجين السلعة.

– اختلاف السلعة المنتجة.

– حرية الدخول إلى السوق والخروج منه بالنسبة لأي بائع أو مشتري.

– القدرة على ترويج المبيعات.

[1] محمود أميل زويل، المرجع السابق، ص 27.

- **سوق احتكار القلة:** هذا سوق مزيج من سوق المنافسة الكاملة والاحتكار، ولكنه أقرب إلى سوق الاحتكار، ويتمثل سوق المنافسة بقلة المنتجين داخل الصناعة الواحدة، ويتميز بأن حجم إنتاج المشروع الإنتاجي يمثل كمية كبيرة نسبيا بالنسبة لإنتاج جميع المشروعات الأخرى، وبالتالي لا يمكن لأي مشروع إنتاجي أن يتجاهل تصرفات المشروعات الأخرى في هذا السوق.[1]

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للأسواق الموازية ومختلف التسميات

1- نشأة الأسواق الموازية:

إذا تم تحديد مرحلة المجتمع بشكل أكثر وضوحًا من خلال القطاع غير الرسمي، فالقطاع الرسمي للدولة لا يتيح فرص الشغل لمعظم الشباب، فإن النشاط الإقتصادي الموازي يكون أسهل أيضًا بالنسبة للأفراد، ويجب أن يكونوا مرخصين لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والتجارية. وبهذه الطريقة يمكننا القول أن هذه الأنشطة تبدأ عندما يغيب الرقابة عن حالة النشاط الاقتصادي، لكن مع نمو المجتمع وكثرة الاضطرابات بين الأفراد، أصبحوا بحاجة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم، فتنازلوا عن بعض حرياتهم العامة لصالح مؤسسات عامة تقوم بهذا العمل، وتعمل الدولة هنا كحل إداري وتشريعي، ناشئ عن اتفاق ضمني بين أفراد المجتمع، مقابل سداد جزء من الدخل لصالحها.[2]

وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي. وقد ازداد الحوار حول الاقتصاد غير الرسمي اكتشاف المفهوم في بداية السبعينات في إفريقيا، حينما ابتكر عالم الإنسانيات كيث هارت مفهوما جديد هو اللارسمية، حيث قام بطرح ورقة عمل خلال مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا والذي انعقد عام 1971 بحيث اعتمد على العمل الميداني الذي قام به في عاصمة غانا، وناقش من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية بالقول بأنهم ليس عاطلين على العمل حيث أنهم غالبا ما كنوايعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة كما لم يتم تنظيم أجور بطريقة قانونية.[3]

---

[1] بن وارث حجيلة، آليات تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجاري وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017/2016، ص 13.

[2] باية ساعيو، زبيدة سيار، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص67.

[3] زكيمة سلمى، مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد افلصديق بن يحي- جيجل-، الجزائر، 2021/2020، ص7.

بالإضافة إلى أنها قد كانت مخفية عن التنظيم الإداري. وبعد ذلك استخدمت منظمة العمل الدولية تعبير الاقتصاد غير الرسمي سنة 1972، وذلك في الدراسة التي قام بها المكتب الدولي للعمل والتي عرفت بتقرير كينيا، وفي هذا التقرير أطلق بصفة رسمية تسمية الاقتصاد غير الرسمي على النشاطات التي لا تخضع للعمليات الإحصاء الرسمية والتنظيم والحماية من قبل الحكومات. ويعد جوتمان أول من لفت انتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه إهمالها، ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها جوتمان وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية في دول العالم المتخلفة. ولقد أثبتت هذه الدراسات إن الاقتصاديات الخفية كما ادعى لها جوتمان بلغت نسبا لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب. بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية. ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في الكثير من دول العالم، وبخاصة دول المتقدمة منها،بحجم ومستوى نمو الأنشطة الاقتصاد الخفي.[1]

2. تسميات السوق الموازية:

لقد تعددت واختلفت الأبحاث بخصوص السوق الموازية أو الاقتصاد الموازي ولا يوجد تعريف محدد له، ومن بين التسميات التي يشار بها للاقتصاد الموازي، هي الاقتصاد غير الرسمي، الخفي، المخفي، تحتي، مانع، غير قانوني، مستتر، غير تجاري، غير مسجل المقابل، الأرضي، .. إلخ.

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد ولقد لخصها الاقتصادي Jean-Charles. WILLARD1989.

[1] ركيمة سلمى، ركيمة حنان، المرجع السابق، ص7-8.

جدول رقم (01) : المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي[1]

Economie non observée.	**Economie non officielle.**
Economie cachée.	**Economie non déclarée.**
Economie souterraine.	**Economie dissimulée.**
Economie clandestine.	**Economie submergée.**
Economie secondaire.	**Economie sous-marine.**
Economie duale.	**Economie parallèle.**
Economie grise.	**Economie autonome.**
Economie noire.	**Economie occulte.**
Economie irrégulière.	**Economie marginale.**
Economie invisible	**Economie périphérique**
Contre-économie	**Economie de l'ombre**
Economie illégale	**Economie informelle**
.Economie non enregistrée	

ويمكن تقسيم ما أستخدم من مصطلحات لتسمية الظاهرة إلى ثلاثة أنواع :

المجموعة الأولى: تشير إلى مفهوم السرية أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة من أبرزها : اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد تحتي Economie sous-marine، اقتصاد أسود Economienoire اقتصاد سري Economie cache، اقتصاد الأبواب الخلفية أو الاقتصاد الخفي Economiesouterraine.

وتعطي المسميات السابقة انطباعا بان أنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة، كما تشير للطبيعة السرية لهالكن لا يمكن الجزم بان كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة بيد أنها غير معلنة ولا تدخل ضمن الحسابات القومية.

المجموعة الثانية: تشير إلى مفهوم اللانظامية: توحي تلك المجموعة بلانظامية الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لذلك المفهوم الاقتصاد غير الرسمي Economic non officielle الاقتصاد اللانظامي، الاقتصاد غير المرصود، الاقتصاد غير المنظم هذا المفهوم اعتبره الكثير من المنظرين مفهوما ضيقا لأن اللانظامية ليست حكرا على الأنظمة غير المشروعة بل كثيرا ما تخص قطاع الصناعات الصغيرة ، والباعة

[1] Jean-Charles WILLARD l'économie souterraine dans les comptes nationaux », revue Economie et statistiques N°226, Novembre 1989

المتجولون، والأعمال اليدوية والحرفية وهي غير قانونية لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة.

المجموعة الثالثة: تشير إلى العلاقة بالاقتصاد الرسمي:

من أبرز المفاهيم التي استخدمت لتحديد ظاهرة الاقتصاد الضلي والاقتصاد الموازى Economic Parallele ويعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر في وتتأثر بالاقتصاد الرسمي، ويفضل الكثيرون استخدام أحد مفاهيم هذه المجموعة باعتبارها أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي.[1]

1.2. تعريف السوق الموازي:

مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة C.S.O الذي عرف السوق الموازي على أنه " مجموع الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عليها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية والمناط بها عادة وضع مقاييس الدخل القومي والناتج القومي".[2]

والسوق الموازي الذي يشمل أوجه عديدة من الأنشطة الاقتصادية غير مصرح بها كالتجارة الموازية، التشغيل غير مصرح به للعمال، سوق الصرف الموازية، الاتجار في الأنشطة الممنوعة ... الخ.[3]

بالنسبة للمكتب الدولي للعمل BIT: عرف السوق الموازي على أنه قطاع يظم مجموعة وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص والمعايير خاصة التقنية منها، بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات الإنتاجية أي المؤسسة، حيث اعتمدت معظم الحكومات والمؤسسات العالمية هذا المنهج بهدف قياس النشاطات غير الرسمية ودرجة مساهمتها في pibوكذلك التمييز ما بين الوحدات الإنتاجية الرسمية وغير الرسمية.[4]

---

[1] بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازية"، رسالة ماجستير فيالاقتصاد تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2014/2013، ص 17.

[2] رمضاني محمد، قوار الحبيب سعيد، المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، (د.س)، ص101.

[3] رمضاني محمد، قوار الحبيب سعيد، المرجع نفسه، ص101.

[4] فجيري حسيبة، التحليل السوسيولوجي للأسواق الموازية للصرف، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع المنظمات والموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2021/2020، ص96.

2.2 تعريف الاقتصاد الموازي

اختلفت التعاريف الخاصة بمصطلح الإقتصاد الموازي بين الكتاب بإختلاف وجهات النظر لكل منهم، إلا أنها في النهاية تعبر عن نفس المعنى على انه ذلك الإقتصاد غير المصرح به، ويعد Gutman أول من لفت الإنتباه إلى ظاهرة الإقتصاد الموازي خلال نشره لبحثه عن الإقتصاد السفلي (SubterraneanEconomy) عام 1977 والذي عرفه على انه ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي لكنه لسبب أو لأخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات.

كما عرفه الشرقاوي على أنه "إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي".[1]

ويرى الباحثون في علم الإجتماع أن:"الإقتصاد الموازي هو مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تلبية حاجات تشكيلات اجتماعية وأفراد معينة تعمل على تخفيض التكاليف والتحرر من القيود الرسمية يقوم بها أفراد يعملون لحسابهم نظرا لظروف موضوعية اجتماعية."[2]

أما صندوق النقد الدولي فيرى أن الإقتصاد الموازي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من معاملات نقدية أو معاملات تتم بنظام المقايضة، وبالتالي فإن الإقتصاد الموازي يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية.

ونلاحظ من هذا التعريف أن صندوق النقد الدولي قد بين أصناف الأنشطة التي تتم داخل هذا النوع من الإقتصاد وذلك من جانب المشروعية.

ومن وجهة نظر المكتب الدولي للشغل والمنظمة العالمية للشغل فإن الإقتصاد الموازي هو ظاهرة مرتبطة بكل الأنشطة الإقتصادية والتي قد تكون فردية أو مرتبطة بوحدات اقتصادية، وهي لا تدخل في إطار قانوني.[3]

بغض النظر عن اختلاف المفاهيم والمصطلحات التي صيغت حول الاقتصاد الموازي، إلا أنها لا تخرج عن كونها تشير إلى أنشطة إما:

---

[1] الشرقاوي مصطفى عبد الحكيم، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 15.نقلا عن فجيري حسيبة، المرجع نفسه، ص 97.

[2] بن موسى كمال وبراغ محمد، ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي أسبابه وآثاره، المجلة الجزائرية للعولمة ، العدد 4، 2013، ص197.

[3] بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابه وآثاره، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، 2013، ص 199.

* **تعبر عن السرية الخفي–الأسود–السري:** حيث تنبع من عدم مشروعية وقانونية الأنشطة كالمتاجرة في المخدرات، الرشوة، التهريب، التهرب الضريبي ... الخ

* **تعبر عن اللارسمية اللانظامي – غير الرسمي – السفلي غير منظم:** وتشمل أنشطة اقتصادية عادة ما تكون مشروعة في عملها إلا أنها خارج مراقبة الدولة كالصناعات الحرفية النشاطات الصغيرة الأعمال الحرة والأعمال المنزلية ... إلخ

أما عن مصطلح الاقتصاد الموازي فيعبر عن موقعه من الاقتصاد الرسمي وعلاقته به، وهو أكثر شمولا من المصطلحات سالفة الذكر ويشمل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة. وكغيره من بقية الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية تتشابك مجموعة من العوامل في ظهوره، ثم تتكامل مع عوامل أخرى ليتنامى ومنها: تزايد العبء الضريبي ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض القدرة الشرائية، انتشار الفساد، قلة العرض، تنامي عدد المؤسسات المصغرة والفردية، سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي والعولمة والانفتاح على العالم الخارجي.[1]

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج أن الإقتصاد الموازي هو كل نشاط اقتصادي يدر دخلا داخل إقليم الدولة لكنه غير مصرح به ولا يدرج ضمن الحسابات القومية أو الأجهزة الضريبية التابعة للدولة سواء كان نشاط مشروع أو غير مشروع.

3.الخصائص ومميزات الأسواق الموازية:

يتميز القطاع غير الرسمي بعدة سمات يمكن من خلالها تصنيفه أو تمييزه عن القطاع الرسمي ونذكر منهذه الخصائص ما يلي:

1.3الافتقار إلى التنظيم: يتسم القطاع غير الرسمي في غالبيته بالتحرير من القيود التنظيمية التي يتسم بها القطاع الرسمي في أغلب إجرءاته من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، وعملية التسويق....

2.3المرونة: عدم خضوع القطاع غير الرسمي للقوانين الرسمية أدى إلى إتباع قواعد اكتسبته سمات أخرى منها المرونة في العمل الأجر ونظام السوق.

* **مرونة العمل:** يتضح عنصر المرونة من جهة أوقات العمل اليومي والإجازات بحسب نوع النشاط ووفقا الحاجة ظروف العمل المخالفة، أما من جهة مرونة علاقات العمل في القطاع غير الرسمي فمن المعروف أنها مرنة وتتمحور بين أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء.

[1] حكيمة حليمي وآخرون، دور الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي في تعثر مسار الانتقال نحو الاقتصاد المنتج في الجزائر "دراسة تحليلية"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021، ص 247.

***مرونة الأجر**: تتوقف هذه الأخيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارس في القطاع غير الرسمي وبحسب قيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في النشاط الرسمي.

***مرونة نظم السوق**: تتسم نظم التسويق في القطاع غير الرسمي أيضا بالمرونة، فهي غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق على نطاق أوسع، وبطبيعة الحال فإن المرونة في علاقات السوق تؤدي في أغلب الأحيان إلى اشتداد حدة المنافسة حيث لا توجد قواعد أو ضوابط رسمية معمول بها.[1]

3.3 ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستعملة: يعتمد العمل في القطاع غير الرسمي بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول وتكثيف العمالة مقابل رأس المال المستخدم، أما في التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة وربما لا تحتاج إلى استخدام الطاقة من الأساس.

4.4 صغر حجم المنشأة: يتسم العمل في القطاع غير الرسمي غالبا بصغر حجم المنشأة إن وجدت ففي حالة الباعة المتحولون على سبيل المثال لا توجد منشأة على الإطلاق، كما أنه ليس له مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص عدد العمال في منشآت القطاع غير الرسمي فهي لا تتجاوز على الأقل عشر عمال.

5.4 تدني المهارة للعاملين: الأعمال الممارسة في القطاع غير الرسمي غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارية متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل، ومن السهل في إطارها اكتساب مجموعة مختلفة من المهارات المتنوعة المطلوبة لإنجاز العمل بحيث أن مستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل في هذا القطاع. وغالبا ما يتسم العاملون في هذا القطاع بتدني مستوياتهم المهارية بحيث يحصلون عليها من خلال التدريب داخل منشأة هذا القطاع.[2]

4. أشكال السوق الموازي:

تختلف أشكال الاقتصاد الخفي ومكوناته من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف واقع إقتصاديات البلدان وأنظمتها المختلفة، وفيما يلي توضيح لأبرز أنشطة الاقتصاد الخفي:

1.4 التستر التجاري:

[1] خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر (1966-2000)، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016/2015، ص10-11.

[2] ركيمة سلمى، ركيمة حنان، المرجع السابق، ص11.

يعتبر التستر التجاري من أبرز أشكال الاقتصاد الخفي ومكوناته، ومن الظواهر التجارية المحظورة في المملكة العربية السعودية التي يعاقب عليها، لما لها من تأثير بالغ في إفشال سياسات الإستقرار الاقتصادي، وتشويه المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، ومن أهمها مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، وإضعاف الكفاءة الإقتصادية، والإخلال بتوزيع الموارد، والمنافسة غير المشروعة للمواطنين وزيادة حالات الغش التجاري.[1]

2.4 غسيل الأموال:

تعد جريمة غسل الأموال من أكثر أنشطة الاقتصاد الخفي ومكوناته المتنوعة، ويصعب تقدير حجم الأموال التي يتم غسلها سنويا في مختلف دول العالم، ونظرا لما تمثله هذه الجريمة من مخاطر كبيرة ومتعددة تهدد الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي على المستوى الدولي بشكل عام، ويطلق مصطلح غسل الأموال على مجموعة من العمليات المالية والعينية المتداخلة التي تخفي حقيقة الأموال المتحصلة من مصدر غير مشروع، عن طريق القيام بتصديرها أو إيداعها في مصارف دول أخرى، أو نقل إيداعها أو توظيفها أو استثمارها في أنشطة مشروعة.[2]

3.4 التهرب الضريبي:

تمثل الضرائب أحد أهم الموارد المالية، ومصدرا من مصادر تموين الميزانية العامة للدولة، وتسهم بفاعلية في تغذية الخزينة بالسيولة النقدية، وهي أداة من الأدوات المهمة لتحقيق التوازنات الاقتصادية، ورفع مستوى الدخل، ومعالجة التضخم النقدي.

4.4 الفساد الإداري والمالي:

يعتبر الفساد الإداري والمالي واستغلال النفوذ من أهم عوامل إنتشار الاقتصاد الخفي وتفشيه، ومن أكثر الجرائم خطورة على المال العام والاقتصاد الوطني، حيث أن قيام بعض الموظفين بإساءة استعمال السلطة الرسمية من أجل تحقيق مكاسب شخصية ومنافع خاصة يؤدي إلى توفر دوافع قوية لنمو الاقتصاد الخفي وانتشاره والعلاقة بين الفساد المالي والإداري وبين الاقتصاد الخفي ثابتة،وتختلف قوة وضعفا بحسب الوضع الاقتصادي للدولة.

---

[1] وائل بن عبد الكريم الحربي، الاقتصاد الخفي مفهومه وأشكاله وآثاره، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، 2021، ص14-15.

[2] محفوضي زوبير، الصيرفة الإسلامية كآلية لاستقطاب أموال السوق الموازي دراسة حالة بنك السلام -وكالة أدرار-، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أحمد دراية-أدرار-، الجزائر، 2022/2021، ص26.

5.4 تجارة الممنوعات والمحرمات:

وتأخذ أشكالا متعددة فمن أبرزها تجارة المخدرات التي تقوم على شبكات بالغة التعقيد، حيث جريمة المخدرات الصورة النموذجية للجريمة المنظمة، فهي من الجرائم التي تتسم بقدر كبير من التنظيم والعنف والإرهاب، وتعتبر تجارة المخدرات من أخطر مكونات الأنشطة المحرمة والممنوعة،وقد أصبحت في الفترة الأخيرة ظاهرة واسعة الانتشار والتأثير.[1]

[1] محفوضي زوبير، المرجع السابق، ص27.

المبحث الثاني: مكونات الاقتصاد الموازي في الجزائر

1.الأنشطة المشروعة

يكاد الاقتصاد غير الرسمي يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في الدول على وجه الخصوص الدول النامية ويعبر الاقتصاد غير الرسمي عن مجمل العمليات والأنشطة غير المصرح بها، وهذه الأخيرة إلى تتفرع إلى صنفين أساسيين، وكل صنف يتضمن مجموعة من الأنشطة.[1]

هي أنشطة مشروعة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة ولكنها غير معلنة، إذ أنها غير معلومة للدولة حيث أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الأعمال وذلك تجنبا لتحمل العبء الضريبي .

ويعمل في هذه النشاطات عدد لا بأس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل والوافر, ويشمل هذا النوع من الأنشطة الأعمال التالية:

1.1 الأعمال المنزلية (الحرف):

يعرفه الديوان الوطني للإحصاء العمل المنزلي على أنه: كل نشاط يقوم به الفرد سواء كان رجلا أو إمرأة يمارس عملا داخل إطار البيت ويستفيد من هذا القطاع، حيث أنه يسمح له بالحصول على عائد، ويتمثل هذا النشاط في إنتاج السلع والخدمات لصالح مستخدم ويكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع لأي مراقبة مباشرة.

2.1 المؤسسات الصغيرة غير خاضعة للضرائب:

وهي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية المشروعة وتتميز بصغر حجمها، استخدام النقود السائلة في إبرام معاملاتها مما يسهل لها التهرب من الضرائب كما تتميز بإنتاج سلع وخدمات خالية من معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية لكن سعرها تنافسي في السوق.[2]

2. أنشطة غير المشروعة

وهي مجمل النشاطات غير المسجلة إداريا، وهي عمليات غير قانونية مالية وغير مالية تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظام الدولة وتمارس خفية وبعيدا عن رقابة السلطات الرسمية، وينتج عنها مداخيل كبيرة يتداولونها داخل

[1] خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة جزائر (1966-2009)، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016/2015، ص12.

[2] خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص13.

الوطن وغالبا ما يودعونها في البنوك على أنها من مصدر مشروع وهو ما يطلق حاليا بعملية تبيض الأموال وإظهارها في صورة مشروعة.

1.2 أنشطة الجريمة: وتشمل عمليات إنتاج وتهريب وتوزيع المخدرات عمليات التهريب للسلع غير المشروعة كالخمور، الأسلحة عمليات الرشوة، القمار، المتاجرة بالنساء (الدعارة) وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.[1]

ويقوم السوق الموازي غير المشروع على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، إلى جانب الأنشطة التي تُنتج سلعاً وخدمات غير مشروعة. ويمكن تقسيم أنشطة السوق الخفي غير المشروع إلى ثلاثة أقسام: الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة، وكذلك الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، فضلاً عن الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة.

2.2 الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة:

يتضمن هذا القسم الأنشطة التي تُجرِّمها معظم قوانين دول العالم. ومن أمثلتها: تهريب المخدرات، بالإضافة إلى تهريب السلع المحظورة وبيع السلع المسروقة، وكذلك تهريب الأموال أو ما يسمى بالفساد الإداري.

3.2 الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة:

تشمل الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها الدولة، كأنشطة القمار والرشوة، وأنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي، وذلك في الدول التي تتبع نظاماً إدارياً للرقابة على الصرف الأجنبي.

4.2 الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة:

يدخل في دائرة الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة، العمالة المخالفة لبعض شروط العمل، كالعمر وأوقات العمل. وقد أطلق عليه البعض مسمى الاقتصاد الرمادي وهي "المنطقة التي يلتقي فيها الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي، وهو يشتمل على عمليات محرمة قانوناً، إلا أنها تمارس بشكل علني وشرعي، فضلاً عن عدم دفع مستحقاتها الضريبية للدولة.

3.علاقة الفرق بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي

– غالبا ما تم استخدام عبارة «قطاع» عند الحديث عن الإقتصاد الرسمي وغير الرسمي فهي توحي بوجود قطاعين منفصلين تماما القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي)، وعلى الرغم من وجود العديد من الصلات بينهما، حيث ينشأ

[1] خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص13.

أو يتفشى الإقتصاد غير الرسمي على حافة أو هامش الإقتصاد الرسمي، إذ انه لا يستطيع ان يكون كقطاع قائم بذاته وهذا لعدة اعتبارات منها:

* يعتمد الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي في عملية التموين والحصول على اليد العاملة ذات المهارة وهذا بمحفزات مالية نتيجة انعدام تكاليف العمالة.
* يقوم الإقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجات في السوق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية.
* يعتبر الإقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي، كما انه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية.[1]

– أما الفرق بينهما يكمن الفرق بين الإقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في الآتي:

الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات الغير المتجانسة.

مرونة العمل: فبعض الأنشطة يمكن تمارس بموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية؛ سهولة الحواجز.

ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية المؤهلات، رأس المال، القروض .... الخ.

يلعب القطاع غير الرسمي دور كبير في استيعاب مهاجرين بدون وثائق بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا متعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي؛ إن مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة الخافية تكون متأرجحة فأحينا تكون مرتفعة وأحيانا أخرى منخفضة، تعكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوع ما تتميز باستقرار، الاستجابة إلى القواعد والقوانين لأن القطاع الخفي يمكن أن يتناقص إذا أصبحت القوانين أقل صرامة؛ في القطاع الرسمي تدفع الضرائب والرسوم، أما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا ضرائب ولا رسوم.[2]

[1] بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائري: دراسة في سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي، كلي العلوم الاقتصادية، جمعة وهران، 2014، ص 25/24.

[2] ركيمة سلمى وركيمة حنان، مسارات إدماج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي، مذكرة ماستر، إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعةيحي بن صديق-جيجل، 2021/2020، ص 28.

المطلب الثاني:حجم الاقتصاد الموازي في بعض بلدان العالم

بالرغم من وجود الاقتصاد الموازي في كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لكن حدتها تختلف من دول لأخرى وهذا ما سوف يتم التعرف عليه خلال ما يلي:

1.3 الدول العربية:

تعاني الدول العربية في مجموعها من ظاهر الاقتصاد الموازي، وذلك بسبب توافر الدواعي الاقتصادية لنشوء هذه الظاهرة وتزايدها بسبب الاختلالات الهيكلية وسوء توزيع الموارد، وتشوه سوق العمل. ولا تختلف حالها كثيرا عن حال أغلب الدول النامية وحسب إحصائيات سنة 2009 فإن 65 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر، وتحتل الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض أعلى نسبة بطالة في العالم وبمعدل 14.4% مقارنة مع المعدل العالمي 6.3، وحسب تقديرات البنك الدولي فإن الدول العربية ستواجه تحديا غير مسبوق، ففي سنة 2000 بلغ مجموع القوى العاملة في الدول العربية حوالي 104 مليون عامل، ولقد بلغ سنة 2010 حوالي 146 مليون عامل، ويقدر أن يصل هذا العدد إلى 185 مليون بحلول عام 2020، وهذا يعني مضاعفة المستوى الحالي للعمالة في العقد الثاني من القرن 21، وهذا يفسر عدم مقدرة الاقتصاديات العربية التي يهيمن عليها القطاع العام لم تتمكن من حقيق مستوى تنمية يكفي لاستيعاب معدلات العمالة المتزايدة، لا سيما الشباب والمتعلمين الباحثين عن عمل، وهذا ما أدى إلى تفشي القطاع الموازي للتوظيف.[1]

2.3 الدول النامية:

شملت تقديرات أن نحو 76 بلدا ناميا وقد بلغ معدل الاقتصاد الموازي في المتوسط لتلك الدول سنة 1994 نحو 34% وزاد عام 2006 بنسبة متواضعة إلى 34.4 في المتوسط، وذلك من خلال مايلي:

1- آسيا تصدرت تايلاند دول القارة كأعلى نسبة للاقتصاد الموازي من حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت في المتوسط 53.6% وحلت كمبوديا في المترتبة الثانية بنسبة 52.2% تليها سيريلانكا بنسبة 38% وباكستان بنسبة 37.1% وفي المقابل احتلت الصين الصدارة بين دول آسيا كأقل دول المنطقة حجما للاقتصاد الموازي، ولقد بلغت 132% تلتها سنغافورة بنسبة13.4 ثم الفيتنام بـ 15.7%.

2- إفريقيا تصدرت زيمبابوي قائمة البلدان الإفريقية التي يمارس فيها الاقتصاد الموازي على نطاق واسع بنسبة بلغت 62% تليها زامبيا بنسبة 49% ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية بنين الإفريقية بنسبة 48.3%،

[1] نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خير بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص124.

في حين تميزت جنوب إفريقيا قائمة الدول الإفريقية كأقل نسبة لحجم الاقتصاد الموازي بنسبة بلغت 28.5% من إجمالي الناتج المحلي، ثم تلتها كينيابنسبة34.2%.

3- أمريكا اللاتينية تحتل دول أمريكا اللاتينية صدارة قائمة الدول النامية كأكبر حدم اقتصاد موازي، وتبلغ أنشطة هذا الأخير أعلى مستوياته في خلال الفترة (1999-2006) في المتوسط حوالي 67.2% تليها البيرو بنسبة 60.1% وجواتيمالا بنسبة 51.5%، فيما تميزت الشيلي قائمة دول أمريكا اللاتينية كأقل نسبة لحجم هذا الأخير بنسبة بلغت 19.9% من إجمالي الناتج المحلي.[1]

4. حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

يتطلب التقدير الدقيق لحجم الاقتصاد غير الرسمي الاعتماد على مجموعة من المعايير بدلا من معيار واحد ولذلك سوف نتناول بعض التقديرات لحجم هذه الظاهرة في الجزائر من جوانب متعددة هي كالتالي:

أولا: تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر كنسبة من الناتج الإجمالي الخام باعتماد على نموذج MIMIC:باستخدام نتائج نموذج MIMICالمقدر يمكن تقدير المتغير غير الرسمي الذي يعبر عن ديناميكية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أما حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الحقيقي فهنالك عدة طرق مستخدمة لحسابه بناء على نتائج تقدير نموذج MIMIC وتقوم هذه الطريقة على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام وذلك وفق الجدول الموالي[2]:

جدول رقم:02:**تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام % خلال الفترة 2003-2016وفق نموذج MIMIC**:[3]

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الاقتصاد غير الرسمي	36.51	37.38	38.15	40.18	43.68	43.67	42.93
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الاقتصاد غير الرسمي	44.43	44.57	50.45	46.23	49.53	50.98	47.43

[1] نجاة مسمش، المرجع السابق، ص125.

[2] ركيمة سلمى، ركيمة حنان، المرجع السابق، ص59.

[3] ركيمة سلمى، ركيمة حنان، مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-، الجزائر، 2021/2020، ص59.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن خلال الفترة (2003-2016) أن نسبة نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في زيادة مستمرة، حيث متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال كامل الفترة المدروسة بلغ 31 % من الناتج الداخلي الخام، وقد بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها سنة 2016 ب 36,51% وأدنى مستوى سنة2003ب36,51.

وحسب ما أعلنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 تتراوح حجمه من 40% و 50% من الناتج الداخلي الخام أي يمثل 100 مليار دولار إلى 130 مليار دولار، حيث قدر في سنة 2016 في حدود 47,4 من الناتج الداخل الخام، وهي نسبة معتبرة كبيرة نسبيا إذا ما قرنت بما كانت عليه في القرن الماضي، حيث بقيت دون مستوى 40% من الناتج الداخلي، كما أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة ببعض الدول النامية.

5.تقدير حجم العمل غير الرسمي في الجزائر:

تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017 وفق الجدول الموالي:

جدول رقم:03: تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017[1]

البيئة	1992	1997	1999	2001	2003	2005	2010	2017
العمل الرسمي	3129	2443	2802	3259	4023	3912	4679	4216
العمل غير الرسمي	688	1132	911	1648	1249	2752	3921	5541
المجموع	3817	3575	3713	4917	5272	6664	8600	9757
نسبة العمل غير الرسمي	18.02	31.31	24.53	33.51	23.69	41.29	45.59	56.8

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور العمل غير الرسمي بشكل ملفت للانتباه رغم افتقاره للحماية الاجتماعية ويرجع هذا لسهولة الولوج فيه والظروف الاجتماعية والاقتصادية، فقد انتقلت العمالة من 688000 عامل سنة 1992 إلى 1648000 عامل في 2001 أي زيادة تقدر ب 960000 عامل خلال تسعة سنوات وبنسبة نمو تقدر بحوالي 16 ومنذ 2003 إلى 5541000 عامل أي زيادة تقدر ب 389000 عامل خلال 16 سنة وبنسبة زيادة تقدر ب 2.5% ليصبح عدد الأفراد اللذين ينتمون للاقتصاد غير الرسمي أكثر من

[1] ركيمة سلمى، المرجع السابق، ص60.

ثمانية أضعاف خلال 25 سنة في أن العمالة في القطاع الرسمي زيادته لم تتعدى الضعف خلال نفس الفترة. ولعل هذا الاتساع الكبير للعمل غير الرسمي هو ما يفسر تراجع نسبة البطالة في الجزائر 29,7% في سنة 2000 إلى 12.5 سنة 2017، أي أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنبا إلى جنب مع تنامي الاقتصاد غيرالرسمي.[1]

– تقدير من جانب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

أظهر تقرير رسمي لسنة 2019 أن عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي الجزائر، على هذا النحو 4.6 ملايين عامل نهاية يونيو / حزيران الماضي ويمثلون ما يقرب من نصف إجمالي القوى العاملة في الدولة. وذكر التقرير الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أن نسبة الرجال من الإجمالي العاملين في القطاع غير الرسمي بلغت 81.2% ونسبة المتبقية البالغة 18,08% من النساء، مشيرا إلى أن نسبة العاملين لحسابهم الخاص بلغت 12%، ولفت إلى أن قطاعين البناء والتجارة أحتل المرتبة الأولى بنسبة 33% والعاملين غير المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي ولا يتحصلون على تغطية صحية، يليهما قطاع الزراعة بـ 20%، والخدمات المالية 18% والورش الإنتاجية 15% والصيد البحري 14% . ولا يحظى العاملون في القطاع الغير الرسمي بتغطية تأمينية، ما يشير إلى احتمال تعرضهم بشكل كبير لإضرار بالغة جراء تفشي فيروس كورونا الجديد الذي تسبب في توقف الكثير من النشاطات الاقتصادية للدولة. كشفت وكالة وزارة العمل الجزائرية في أغسطس/آب الماضي، عن تضرر نحو نصف مليون عامل من جائحة فيروس كورونا الجديد، التي ألقت بضلال سلبية واسعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة. وقالت الوزارة في تقرير أنه جرى إحصاء 200 ألف عامل من دون مداخيل مالية مند مارس / آذار الماضي، و50 ألف فقدوا عمله نهائيا، 180 ألف عامل شهدت رواتبهم تأخرا بين شهرين وثلاث أشهر، فيما توقع المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي ارتفاع البطالة إلى أكثر من 20%، وشمل تقرير عينة من العمال بلغ حجمها نصف مليون عامل في القطاعين العام والخاص، ما يجعل نتائج النسبية كون سوق العمل يضم قربة 10 ملايين عامل.

تتباين تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي الجزائري تباينا كبيرا، فإذا نظرنا إليه من زاوية الكتلة النقدية المتداولة داخله، وجدنا أنها تتراوح بين 3700 مليار دينار جزائري (40 مليار دولار) حسب الوزير السابق في مارس 2015 و 1700 مليار دينار جزائري (18,8 مليار دولار) سبتمبر 2017، في حين قدر البنك المركزي مطلع 2018 الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد غير الرسمي ما بين 2500 و 3000 مليار دينار مذكرا

[1] ر كيمة سلمى، ركيمة حنان، المرجع السابق، ص ص 60-61.

بوجود كتلة نقدية أخرى خارج النظام البنكي قوامها ما بين 1500 و 2000 مليار دولار، هي مدخرات الفاعلين الاقتصاديين بما فيهم الأسر.[1]

[1] ركيمة سلمى، ركيمة حنان، المرجع السابق، ص ص 61-62

المبحث الثالث: مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يشمل الاقتصاد غير الرسمي طائفة عريضة من القطاعات التي تقدم السلع، وخاصة من خلال أنشطة التصنيع والزراعة، والخدمات، التي تتراوح ما بين تجارة التجزئة وخدمات الأسر المعيشية، على حد سواء. ويتقاطع الاقتصاد غير الرسمي أيضا مع جوانب الصناعات الإبداعية، وكذلك الجماعات الأصلية والمحلية، لكن هذه القطاعات ليست محل تركيز الدراسة.

وللاقتصاد غير الرسمي حصة كبيرة من الحصائل وفرص العمل في العديد من البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى أن العمالة غير الرسمية أو العمالة في الاقتصاد غير الرسمي شكلت، على مدى أكثر من عقدين من الزمان، أكثر من نصف العمالة في المجالات غير الزراعية في أغلب بلدان الدخل المتوسط وبلدان الدخل المنخفض وتحظى أفريقيا جنوب الصحراء بنصيب الأسد من تقديرات مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الإجمالي المحلي بحيث يبلغ نصيب الاقتصاد غير الرسمي.

1. مرحلة الظهور بعد الاستقلال إلى (1989)

تعيش الجزائر على المستوى الاقتصادي وضعية صعبة باعتبار اقتصادها يتميز في المرحلة تمثلت في غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات الصبغة الحرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية، وكانت حوالي معظم النشاطات الصناعية والزراعية بيد الفرنسيين الذين تركوا فراغا كبيرا في الإطارات والإطارات السامية والعمال المهنيين المؤهلين تأهيلا حقيقيا إلا ما ندر، عند مغادرتهم الجزائر وأخذ مدخراتهم ورؤوس أموالهم معهم.[1]

وأمام هذا المشكل الصعب الذي يواجه الدولة، وجب على السلطات الجزائرية أن تضع سياسة إقتصادية عامة تتبع منهجا اقتصاديا مستقلا للنهوض من جديد قام على تأسيس لجان التسيير للمستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل الفرنسيين، والمساهمة في المؤسسات الفرنسية الباقية في البلاد واستعادة جزء منها، ثم إنشاء دواوين وشركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد وتأميم البنوك الأجنبية، وتعتبر هذه المرحلة عبارة عن مرحلة نهوض بالاقتصاد.[2]

---

[1] بوجرفة بناصر، ظاهرة الأقتصاد غير الرسمي: مقاربة تحليلية، دفاتر إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، مج01، ع04، 2013، ص 133.

[2] الوالي فاطيمة، بنشلاط مصطفى، دراسة تحليلية لتأثير الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مجلة المنهل، مج05، العدد01، ماي 2022، ص 398/397.

إلى أن تمكنت الجزائر من تأميم الموارد البترولية وغيرها سنة (1971)، وتمكنت بعد ذلك من تخطيط إستراتيجية للتنمية الاقتصادية الشاملة في مخططات وطنية تنموية اتسمت بالنجاح الأولي نتيجة حصولها على التمويل اللازم والدعم الكبير من طرف الدولة، وازدهرت الاستثمارات في مختلف المجالات خاصة تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع التشييد لبناء.[1]

وبدأت ملامح التعافي نوعا ما على الاقتصاد الجزائري بعد حقبة زمنية اتسمت بالجمود، وبعدها انخفضت البطالة وبدأ المستوى المعيشي يزداد تحسنا للأفراد والجماعات، وحققت الجزائر معدلات نمو مرتفعة؛ إلا أن هذه الفترة لا تخلو من بعض السلبيات التي ميزت سوء الاستثمار والتسيير، فنظرا لاستعمال سعر صرف عالي القيمة ووجود أسعار فائدة حقيقية سالبة اتجهت المؤسسات العامة إلى الاعتماد الكثيف على رأس المال ولوازم الإنتاج المستوردة إضافة في سياسة التشغيل التي لا تخضع العرض والطلب أو الاحتياجات الحقيقية للعمالة كل هذه السياسات التوسعية مع النمو الديموغرافي التي أدت في النهاية إلى وجود سوق داخلي كلين لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاته في ظل ركود القطاعات الأخرى، وقد تم تلبية هذه الحادات عن طريق الاستيراد مما أدى إلى ارتفاع المديونية بشكل كبير لتصل إلى 18 مليار دولار سنة 1979 بعد أن كانت لا تتعدى واحد مليار دولار سنة 1970 ، كل هذا أدى إلى بروز الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتمكنها من الانتشار شيئا فشيئاً.[2]

1.1 المرحلة الثانية: ضيق الأفق وأزمة البترول

ومنذ سنة 1980 بدأت أزمة المديونية الخارجية تزداد بشكل كبير مما خلق صعوبات تمويلية كبيرة، تلتها أزمة النقط سنة 1986، الصدمة البترولية العكسية؛ حيث انهارت أسعار البترول، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة بشكل كبير جدا من مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986، وذلك لأن المحروقات تشكل أكثر من 97% من الإيرادات الجزائرية انخفض سعر البترول من 30 دولار عام 1985 إلى 14 دولار عام 1986، وفي هذه الفترة يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في أزمة حقيقية؛ حيث انخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتمويل جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج، كما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل بلغت نسبة البطالة 1.18% عام 1989 بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 10% في نفس السنة؛ كل هذه العوامل أدت إلى عدم الاستقرار وإلى تكون مجموعة من الاختلالات الهيكلية

[1] ملاك قارة، قطاع غير الرسمي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، د.ط، بس، ص176.

[2] ملاك قارة، قطاع غير الرسمي في الجزائر، المرجع نفسه، ص 177.

كالاختلال بين الطلب والعرض الكليين الأسعار والأجور، أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وغيرها من الاختلالات التي كان لها الأثر الأكبر في تدعيم أركان الاقتصاد غير الرسمي وتوطيده.[1]

من جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والأسعار في السواق الرسمية، كما أن حمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وارتفاع معدلات الاقتطاع الضريبي وفي ظل ضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارات المنفذة خلق حوافر قوية للتهرب الضريبي واللجوء إلى ممارسة الأنشطة غير الرسمية.[2]

2.1 المرحلة الثالثة: استفحال الاقتصاد غير الرسمي (2000)

تم تطبيق برامج الإصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بهدف تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا، ومن خلال البرامج الاقتصادية وبعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي حفز الدولة تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد، ورافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي كلجوء الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، ونتج عن ذلك ظهور أنشطة التهرب الضريبي عبر الحدود كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعبائها.[3]

---

[1] ساحل فاتح، شعبان لطفي، أثار كانعكاسات برامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، المرجع السابق، ص 04.

[2] ساحل فاتح، المرجع نفسه، ص 06.

[3] دراجي راقي، واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد01 ،العدد01 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019 ،ص 16.

المبحث الرابع: أسباب والإنعكاسات المترتبة على الأسواق الموازية

1. أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي:

توجد مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة والتي تؤثر في نمو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وإذا كانت العوامل الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه العوامل المسئولة عن نمو هذه الظاهرة، إلا انه لا يمكن فصل هذه العوامل أو عزلها عن البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في البلاد، ومن ثم يمكن القول ان أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يعزى إلى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلاد، فضلا عن بعض العوامل الخارجية.

والواقع ان وجود اختلالات جوهرية تصيب بنية الاقتصاد القومي تعتبر من أهم العوامل الاقتصادية التي تفسر نشاة ونمو ظاهرة الاقتصادغير الرسمي، كما يرجع بعض الاقتصاديين نشوء هذه الظاهرة إلى وجود تعقيدات ادارية وبيروقراطية حكومية والتي ترتبط بزيادة حجم القطاع العام وزيادة دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط الاقتصادي، وذلك فضلا عن ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية.[1]

حيث يرى VitoTanzi انه في ظل اقتصاد سوقي حسن السير دون وجود ضوابط حكومية على الأسواق لن تتواجد أنشطة سرية، إذأن حوافز تلك الأنشطة تنشط مع زيادة ضوابط الاقتصاد وارتفاع مستوى الضرائب. وقد حدد Tanzi أربعة عوامل تهيئ المناخ لتولد الاقتصاد غير الرسمي وهي الضرائب واللوائح، والحظر والفساد الإداري.[2]

2. البطالة:

تعتبر البطالة مؤشرا اجتماعيا، من بين أسباب ظهور واستفحال الإقتصاد غير الرسمي فالعاطلون عن العمل والذين عجزوا عن الحصول على فرص عمل في الاقتصاد تضطرهم ظروف مادية والاجتماعية إلى البحث عن فرص عمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وقد أبثت oduhetal 2008 العلاقة المباشرة الموجبة بين معدل البطالة والاقتصاد غير الرسمي في الأجل القصير، غير أن هذا لا يعد قاعدة ثابتة فقد بين فييتو تانزي سنة 1999 أن الاقتصاد غير الرسمي يستقطب أنواعا كثيرة من اليد العاملة منها من يعمل في القطاع الرسمي، ومنها من لا

[1] بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائري: دراسة في سوق الصرف الموازي، الرجع السابق، ص 26.

[2] بوجرفة بناصر، المرجع السابق، ص 133.

تتوفر فيها الشروط القانونية كالقصر ومنهم من في حالة تقاعد ومثلا هذه الحالات لا تؤثر على معدلات البطالة الرسمية بشكل مباشر باعتبار أنها لا تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب معدل البطالة بالإضافة إلى متغيرات الاقتصادية أخرى[1].

2. الإنعكاسات الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي

تعد ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي كأي ظاهرة لها إنعكاسات وآثار سلبية وإيجابية على المستوى الإقتصادي ككل، وفيما يلي سنعرض أهم هذه الآثار:

معروف لدى الباحثين منذ زمن ان للاقتصاد الغير سمي أثار سلبية كبيرة ولكن له آثار ايجابية وهي كالآتي:

الأثر على التشغيل حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، ذلك بسبب أن الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي، يمكن إيجازها كما يلي:

– الاقتصاد غير الرسمي لا يحتاج إلى موافقات رسمية وإلى مستوى علمي معين وإلى أعمال معينة.

– الأثر على ميزان المدفوعات يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان مدفوعات للدولة.

– يخلق زيادة جزئية في الطلب الكلي ودخول إضافية.

– ينتج بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة لتلبية حاجة الفئات ذات الدخول المتدنية.

– نظرا لتوسع حجمه، قد يكون حافزا للإقتصاد الرسمي أن يصبح اقتصادا تنافسيا.

– إمكانية المساهمة إلى جانب الإقتصاد الرسمي في رفع معدلات النمو عن طريق توظيف الأموال المتولدة من نشاطاته في ميادين الاستثمار المتعددة.[2]

إن الأنشطة المخفية تهرب من كل أنواع الضرائب، وهذا ما يؤثر سلبا على ميزانية تظهر آثار الاقتصاد غير الرسمي على المستويات التالية:

[1] ركيمة سلمى، المرجع السابق، ص 58.

[2] أمينة قهواجي وآخرون، الإقتصاد غير الرسمي، مجلة دراسات إقتصادية ، مج22، ع01، 2022، الجزائر، ص 141.

على مستوى الضرائب وتوازن الميزانية فالبلد الذي يكون فيه الإقتصاد الرسمي أكثر تطورا من الإقتصاد غير الرسمي نجد استقرارا في ميزانيته العامة، والتي عن طريقها تستطيع الدولة أن تؤمن سيرورة الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الرسمية، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تطور هذا الإقتصاد.

من بين أهم الآثار التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاقتصادي هي تشجيع تطور السوق الموازي وبالتالي تنامي تداول استخدام الكتلة النقدية غير الرسمية وهذا ما يؤثر سلبيا على النظام البنكي حيث تضعف لدية قدرة منح القروض للاقتصاد الرسمي، مما يؤثر سلبيا على الاقتصاد ككل بالإضافة إلى أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة نفقات حجم الإنفاق العام وبالتالي زيادة في الموازنات، وهذا ما سيؤدي إلى ضغوطات إقتصادية تؤثر سلبا على العاملين في القطاع الرسمي.

كما أن هذا الإقتصاد يؤثر سلبا على المجال الصناعي والتجاري، وذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع في القطاع الرسمي، وهذا ما يتولد تشجيع تنامي ظاهرة التزييف والتقليد.
ويؤدي هذا الاقتصاد أيضا إلى عدم صحة البيانات والمعلومات (معدل التضخم، معدل البطالة، الكتلة النقدية .... الخ) والتي تكون لازمة من أجل إعداد الخطط السنوية ...[1]

على الرغم من الآثار الايجابية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بخلق مناصب الشغل للأفراد الذين لم يجدوا عملا في الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذا الأخير تظهر فيه آثارا سلبية تتجلى خاصة في غياب الحماية الاجتماعية، وما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية كالأمراض، السرقة، الخ..... إضافة إلى ذلك فأن هذا الاقتصاد يخلق عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي، فآثاره تبدو جلية في توزيع العبء الضريبي حيث أن أصحاب القطاع الرسمي يجبرون على دفع الضرائب في حين أن أصحاب القطاع غير الرسمي يتهربون من ذلك، مما ينتج عنه ارتفاع في مداخيل أصحاب القطاع الرسمي وانخفاضها بالنسبة لأصحاب القطاع الرسمي هذا بالرغم من استفادة كلا القطاعين من خدمات الدولة (التعليم المجاني ، الصحة المجانية... الخ).[2]

[1] قارة ملاك، إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في الإقتصاد المالي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2009-2010،ص 50.

[2] بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائري: دراسة في سوق الصرف الموازي، الرجع السابق، ص 26.

1.2 الإنعكاسات السلبية للإقتصاد غير الرسمي

- وفي هذه الآثار السلبية، سوف نتناول أهم الآثار المتعلقة بها ومنها: اللآثار الإقتصادية، والإجتماعية والسياسية:
- زيادة حجم الإنفاق العام حيث يستفيد العاملين في لقطاع غير الرسمي بكل الخدمات التي تقدمها الدولة من تعليم، صحة مياه، كهرباء ..)، في حين لا يساهم نهائيا في تحمل الضرائب ومن ثم زيادة عجز الموازنة العامة.
- إن هذا الإقتصاد يؤثر سلبيا على المجال الصناعي والتجاري معا، فهذا الإقتصاد لم يعفوا نفسه فقط من الرسوم والضرائب فحسب، بل أعفي نفسه أيضا من تطبيق المواصفات القياسية المتعارف عليها في مجال الصناعة.
- الإقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات الأزمة عند إعداد الخطط التنموية مثل (معدل البطالة، معدل التضخم معدل الإعالة، الكثافة النقدية).
- إن إنتشار هذا القطاع قد يؤدي إلى إستنزاف الموارد المحلية في البلاد ويصبح إستخدامها مشوها من خلال إستهلاكها من خلال إستخدام الشخصي أو الصناعي، وخاصة فيظل توفر السيولة النقدية لأصحاب هذا القطاع .
- زيادة الغني غنى والفقير فقرا، كما يسبب سوء توزيع الموارد بين الناس.
- حرمان العمال من الإستفادة من التقاعد بسبب عدم تسجيلهم في مصلحة الضمان الإجتماعي.
- أغلب العاملين في هذا الإختصاص من الأميين الفئة الشابة، ويحصلون على أجور أعلى مما يماثلهم في القطاع الرسمي، قد تكون بمثابة إغراءات للعمل في هذا الإقتصاد، فتترافق معه مشاكل إجتماعية كثيرة.
- إنتشار نوادي القمار والأعمال الإنتاجية وبالتالي حصول خلل في منظومة القيم الإجتماعية وزيادة معدلات الجريمة.[1]

[1] مأمون عبد المطلب، الإقتصاد غير الرسمي في مصر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد13، يناير 2015، ص 525.

المبحث الرابع: تجارب الدول في مكافحة الإقتصاد غير الرسمي

1. عرض تجربة تونس في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي

شهد الاقتصاد التونسي منذ بداية القرن العشرين تحولات جذرية أدت إلى نوع من الاستقرار، عكس اقتصاديات البلدان النامية الأخرى التي عرفت حالات مضطربة بعد خضوعها لبرامج التصحيح الهيكلي، حيث أخذت السياسة الاقتصادية المنتهجة نمطا جديدا من خلال الانفتاح على الخارج، وذلك عن طريق إمضاء عدة اتفاقيات للتبادل الحر، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وكذا الصادرات التي اعتمدت بصفة خاصة على قطاعات زراعية تصنيعية ومنجمية بالإضافة إلى السياحة التي تلعب دورا أساسيا في تمويل الاقتصاد التونسي إذ تغطي حوالي 50% من عجز الميزان التجاري، فقد سجل عام 2004 حوالي 5 ملايين سائح، ويتوقع أن يصل عددهم سنة 2016 إلى نحو 100 مليون سائح.[1]

وقد أشار التقرير العالمي السنوي 2008-2009 لمنتدى دافوس (***World Economic Forum***) حول الإقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية، إحتلت تونس المرتبة الأولى مغاربيا وإفريقيا، والمرتبة الرابعة في العالم العربي، كما جاءت في الترتيب 35 في المؤشر العام للقدرة التنافسية للاقتصاد على الصعيد الدولي من أصل 134 دولة.

يعتمد هذا التقرير في تصنيفه على:

- المؤسسات والبنية التحتية.
- الصحة والتعليم الابتدائي والعالي والتكوين المهني.
- استقرار الاقتصاد الكلي.
- نجاعة الأسواق وحجمها.
- جدوى سوق الشغل.
- درجة تقنية الأسواق المالية.
- المهارة التكنولوجية ومناخ الأعمال والتجديد.

[1] قارة ملاك، المرجع السابق ص77.

2. عرض تجربة تنزانيا في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي

تنزانيا، يوفر مشروع رائد في (دار السلام) للتأمين الصحي، من خلال خمس جمعيات مشتركة، التأمين الصحي للعاملين في القطاع غير الرسمي. ففي (إيجونجا)، حقق صندوق صحي للمجتمع المحلي، يغطي خدمات الرعاية الصحية الأولية، مشاركة بلغت خمسين في المائة. والسبب الأساسي لنجاح مشروعات التأمين القائمة على الاشتراكات المخفضة للعاملين في القطاع غير الرسمي هو تنظيمها حول رابطة تقوم على الثقة وتبادل الدعم (مجموعة مهنية أو قرية)، والقدرة الإدارية على جمع الاشتراكات وتوفير المزايا.[1]

أما في قارة آسيا فتمثل تجربة "بنك جرامين"***Grameen Bank*** في بنجلاديش مثالا ناجحا لبرنامج ائتماني موجه أساسا للمرأة ذات الدخل المنخفض، والتي لا تملك أي ضمان للاقتراض. وتمثل المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي نحو 92% من عملاء البنك، كما تبلغ معدلات سداد القروض 98% في المتوسط، مما يدل على النجاح الكبير لهذه التجربة، رغم عدم اعتمادها على ضمانات الائتمان التقليدية.

وقد كان الهدف الأول لبرامج ائتمان البنك هو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في الريف. ومن أهم إنجازاته تغيير نظرة الريفيين تجاه النساء وعملهن؛ حيث تعاني النساء، في مثل هذه المجتمعات، من الزواج المبكر وكثرة إنجاب الأطفال ومن الجهل والبطالة. ورغم الإنجازات التي حققها بنك جرامين من حيث زيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل والتوظف للفقراء – وخاصة من النساء، ورفع مستوى إنتاجية صغار المزارعين، وتحسين مستوى معيشة الأعضاء من حيث: السكن، والتغذية، فإنه يواجه العديد من المشكلات. وتتمثل المشكلة الأولى، التي يعاني منها البنك، في عدم قدرته على تحقيق أرباح تجعل منه مؤسسة مالية تعتمد على مواردها الذاتية، كما أن الأعضاء الذين يقترضون منه أكثر من مرة أقل ردا للقروض مقارنة بالأعضاء الذين يقترضون لأول مرة. ومن التحديات التي تواجه عملاء البنك ضرورة أن يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة في القطاعات التقليدية التي يعملون بها، وليس مجرد الانتقال إلى أنشطة أكثر إنتاجية لزيادة دخولهم.[2]

---

[1] صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي: ***http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/109056*** تم الإطلاع عليه : يوم 2024/04/20، سا: 17:11.

[2] صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي، المرجع نفسه.

3. عرض تجربة بنجلاديش في التعامل مع الإقتصاد غير الرسمي

أما في قارة آسيا فتمثل تجربة "بنك جرامين Grameen Bank في بنجلاديش مثالا ناجحا لبرنامج ائتماني موجه أساسا للمرأة ذات الدخل المنخفض، والتي لا تملك أي ضمان للاقتراض. وتمثل المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي نحو 92% من عملاء البنك، كما تبلغ معدلات سداد القروض 98% في المتوسط، مما يدل على النجاح الكبير لهذه التجربة، رغم عدم اعتمادها على ضمانات الائتمان التقليدية.

وقد كان الهدف الأول لبرامج ائتمان البنك هو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في الريف. ومن أهم إنجازاته تغيير نظرة الريفيين تجاه النساء وعملهن؛ حيث تعاني النساء، في مثل هذه المجتمعات، من الزواج المبكر وكثرة إنجاب الأطفال ومن الجهل والبطالة. ورغم الإنجازات التي حققها بنك جرامين من حيث زيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل والتوظف للفقراء – وخاصة من النساء، ورفع مستوى إنتاجية صغار المزارعين، وتحسين مستوى معيشة الأعضاء من حيث: السكن، والتغذية، فإنه يواجه العديد من المشكلات. وتتمثل المشكلة الأولى، التي يعاني منها البنك، في عدم قدرته على تحقيق أرباح تجعل منه مؤسسة مالية تعتمد على مواردها الذاتية، كما أن الأعضاء الذين يقترضون منه أكثر من مرة أقل ردا للقروض مقارنة بالأعضاء الذين يقترضون لأول مرة. ومن التحديات التي تواجه عملاء البنك ضرورة أن يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة في القطاعات التقليدية التي يعملون بها، وليس مجرد الانتقال إلى أنشطة أكثر إنتاجية لزيادة دخولهم.[1]

4. القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي يحتل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل، إذ تطور منذ الاستقلال، وفي أعقاب الاقتصاد المخطط وكذا في ظل التحول إلى اقتصاد السوق تزامنا مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع المنظمات الدولية ، في هذا الإطار تعتبر فترة منتصف الثمانينات والتسعينات كفترات صعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهو ما انعكس سلبا على نمو الظاهرة في البلد، ومن بين القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.[2]

[1] صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي، المرجع السابق.

[2] الوالي فاطيمة، بنشلاط مصطفى، دراسة تحليلية لتأثير الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المرجع السابق، ص 415

1.4 قطاع التجارة : يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمالة غير الرسمية وفي بعض الحالات حتى العمالة الرسمية بعدد ساعات محدودة في اليوم، ولهذا يمكن اعتبارها كصمام أمان لامتصاص سخط هذه الفئة السياسة التوظيف في البلاد، وتمارس التجارة غير الرسمية في أسواق موازية (حيث أسعار المواد والخدمات أقل من أسعار السوق الرسمية نظرا لحجم العرض الوافر ، كما تمارس في أسواق سوداء حيث أسعار المواد والخدمات أعلى من أسعار السوق الرسمية نظرا لمحدودية العرض وكثرة الطلب ومن بين أهم عوامل توسع دائرة التجارة غير الرسمية.

2.4 قطاع البناء والأشغال العمومية:

لعب هذا القطاع دورا مهما في توفير مناصب شغل للعمالة غير الرسمية خاصة بعد فترة الثمانينات وخلال فترة التسعينات وهذا بعد غلق وخوصصة بعض المؤسسات العمومية، وكذا مشاكل عدم الاستقرار الأمني التي أثرت سلبيا على الاقتصاد ما فتح المجال أمام الورشات المصغرة غير الرسمية في هذا القطاع كمصدر مهم للتوظيف خاصة مع تزايد أزمة السكن في الفترات الأخيرة ، وفي هذا الإطار تم تمييز الحالات التالية من التوظيف غير الرسمي في هذا القطاع ورشات رسمية تنشط في إطار رسمي لكن بتوظيف عمالة رسمية (مصرح بها وعمالة غير رسمية) غير ورشات رسمية تنشط في إطار رسمي لكن بتوظيف عمالة رسمية (مصرح بها وعمالة غير رسمية (غير مصرح بها).[1]

ورشات غير رسمية تنشط في إطار رسمي لمشاريع بناء رسمية مرخصة لورشات رسمية أخرى بتوظيف عمالة غير رسمية أو عمال متقاعدين ذوو خبرة في قطاع البناء.

إضافة إلى ذلك فمن أسباب توسع العمالة في هذا القطاع هو تعقيدات إجراءات الحصول على عقود الملكية العقارية وكذا إجراءات وتكاليف رخص البناء ، مما يجعل البناء من البداية غير رسميا وبالتالي العمالة غير رسمية أيضا.

سوق السلع والخدمات تشير الدراسات التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر إلى اتساع ظاهرة الاقتصاد الموازي، ولقد مس هذا الاقتصاد سوق السلع والخدمات، إذ يعتبر السوق المفضل للكثيرين سواء

[1] الوالي فاطيمة ، المرجع السابق، ص 415.

بغرض القيام بنشاط غير رسمي أومن أجل الحصول على احتياجاتهم من هذا السوق، ويعود السبب في ذلك إلى ندرة السلع والخدمات في الاقتصاد الرسمي، وانخفاض الأسعار فيها.

وتتنوع الأنشطة المقدمة في هذه الأسواق، ولكنها في الغالب تتشكل من الباعة المتجولين الذين يحتلون الصدارة في قائمة الأنشطة غير الرسمية، وهي أنشطة تخلق فرص عمل ودخولا للأشخاص العاملين بها.

ولا تشمل السوق غير الرسمية على الباعة المتجولين فقط، بل حتى المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بالتزاماتها الضريبية، بل تتهرب منها من خلال عدم التصريح بهذه الأنشطة ويعود السبب إلى ارتفاع تكاليف التصريح أو تسجيل الأنشطة قانونيا، مقارنة بتكاليف دخول العمل في الاقتصاد غير الرسمي.[1]

[1] الوالي فاطيمة وبنشلاط مصطفى، دراسة تحليلية لتأثير الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المرجع السابق، ص 402.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية

المطلب الأول: مجالات الدراسة

المطلب الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

المطلب الرابع: عينة الدراسة وخصائصها

المبحث الثاني: عرض وتحليل المعطيات ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل معطيات الدراسة

المطلب الثاني: مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء النظريات المفسرة

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية

المطلب الأول: مجالات الدراسة

يمثل تحديد مجالات الدراسة خطوة أساسية في كل البحوث السوسيولوجية وهذا باتفاق العديد من المختصين في هذا الحقل المعرفي هذه المجالات رئيسية ثلاث هي المجال المكاني المجال البشري المجال الزماني

1.1 المجال المكاني

هو رقعة ذات حدود جغرافية يختارها الباحث ليطبق دراسته ضمنها ولعدت اعتبارات أهمها طبيعة المشكل والأهداف الموجودة منها أجريت دراستنا الحالية في مدينة تيارت.

تيارت: تيهرت أو تاهرت مدينة جزائرية تقع في الشمال الغربي للجزائر وحسب التقسيم الإداري ترقيمها 14 تقع تيارت في غرب الهضاب العليا التي هي سهول تفصل بين الأطلسين التلي والصحراوي، تبعد عن مستغانم بـ 180 كلم، وهي أقرب نقطة منها إلى البحر المتوسط، وتبعد عن وهران ب 250 كلم، كما تبعد عن الجزائر العاصمة بـ 280 كلم.

من الشمال ولاية غليزان وتيسمسيلت

من الجنوب: الأغواط والبيض

من الغرب: معسكر وسعيدة

من الشرق: الجلفة.

التعريف بالسوق المنظر الجميل (فولاني) بمدينة تيارت:

يُعدّ سوق فولاني، المعروف أيضًا باسم "السوق المنظر الجميل"، أحد أشهر وأكبر الأسواق الشعبية في مدينة تيارت الجزائرية. يتميز هذا السوق بموقعه الاستراتيجي في وسط المدينة يقع السوق المنظر الجميل في شارع "الأخوة بوعلام" بمدينة تيارت، بالقرب من شارع "1 نوفمبر" الرئيسي، مما يجعله سهل الوصول إليه من مختلف أنحاء المدينة يقدم السوق تشكيلة واسعة من المنتجات، تشمل المواد الغذائية الطازجة، اللحوم، الدواجن، السمك، الخضروات، الفواكه، الحبوب، البقوليات، التوابل، بالإضافة إلى الملابس، الأحذية، الأواني المنزلية، والهدايا.

2.1 المجال الزماني

استهل موضوع دراستنا مع الموسم الجامعي 2023-2024 وذلك مع بداية شهر ديسمبر بدأنا البحث وجمع المعلومات حول الأسواق الموازية في الوسط الحضري لمدينة تيارت فالمرور بمرحلة القراءات ولأدبيات فقد تمكنا من خلالها من اعداد قائمة خاصة بالمراجع والمقالات وغيرها أفادتنا كثيرا في إرساء معالم دراستنا و تحديد

مفاهيمها وتساؤلاتها وبدأت عملية البحث بغية إرضاء فضولنا العلمي بثاني اهم خطوات البحث وتمثلت في مقابلات استكشافية مع التجار الغير رسميين في الأسواق الموازية قدم جمع بيانات حول الموضوع فكان اختيار هؤلاء الباعة بشكل قصدي من اجل الاطلاع أكثر على ميدان الدراسة ورسمت هاتين الخطوتين الحدود الأساسية لبناء الإشكالية.

المرحلة الأولى بناء الإشكالية في الفترة الزمنية الممتدة من 01 ديسمبر إلى 30 ديسمبر 2023

المرحلة الثانية ضبط النموذج التحليلي الذي يمكن من الإجابة عن تساؤلات من 10 جانفي إلى 20 مارس 2024.

المرحلة الثالثة جمع المعطيات الميدانية وتحليلها واستخراج النتائج. من 01 أفريل إلى 19ماي 2024

3.1 المجال البشري

يعتبر المجال البشري لأي دراسة الوحدات الأساسية من مجتمع البحث التي يجري عليها التحليل وهو يخص مجموعة من الأفراد وبما أن درستنا ترتكز حول الأسواق الموازية في الوسط الحضري لمدينة تيارت سوق الفولاني نموذجا فان مجتمع بحثنا هو أفراد من المجتمع التيارتي الذين يمثلون التجار الغير الرسمين بسوق الغير الرسمية المنظر الجميل فولاني.

المطلب الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة

لقد اعتمدنا في دارستنا على المنهج الوصفي لكونه المنهج الأكثر ملائمة لموضوع البحث ويمكن تعريف المنهج الوصفي على انه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول الى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية.[1]

ويعد أيضا طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة ليكن تفسيرها كما اعتمد على أسلوب الوصفي الذي يقوم بجمع المعلومات البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة قصد التعرف على وضعها وجوانب قوتها وضعفها.[2]

المطلب الثالث: أدوات الدراسة:

الأدوات المستخدمة في جمع البيانات تعددت واختلفت طرق جمع البيانات للحصول على معلومات وقد يستخدم الباحثون الكثير من الأدوات من أجل الحصول على المعلومات حول مشكلة الدراسة أو الإجابة عن تساؤلاتها وقد اعتمدنا في دارستنا على أداة من أدوات البحث العلمي وهيا المقابلة.

[1] وحوش عمار، محمد محمود الذاتيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2007، ص 146.

[2] محمد صرحان علي محمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتاب صيغاء، 2019، ص 46.

المقابلة

هي من تقنيات التقصي المستعملة في البحث السوسيولوجي نحصل فيها على البيانات ومعطيات من الأفراد حول ظاهرة معينة ويتعلق الأمر أساسا بالتوقف عند أراء المبحوثين ومواقفهم بخصوص الظواهر الاجتماعية يسعى الباحث لمحاولة تفسيرها حيث يحاول الباحثون ان يتصلوا بمبحوث وينتظر منه ان يحدثه حول رأيه وموافقته تجاه وضع أو حالة ما. [1]

تم تصميم المقابلة بناءا على أهداف دراسة وتساؤلاتها من ثم عرضها على مجموعة من الأساتذة من أجل تحكيمها.

الأستاذ	التخصص	الرتبة	الملاحظات
زيان عبد الوهاب	ديمغرافيا	أستاذ محاضر أ	مقبولة
الشيخ علي	انتربولوجيا	استاذ محاضر أ	مقبولة
سعادة ياسين	علم اجتماع الثقافي	استاذ محاضر أ	تغيير في صيغة السؤال

تم وضع النسخة النهائية لدليل المقابلة الذي ضم 27 سؤال يحوي أربع محاور تتمثل في:

المحور الأول البيانات الشخصية

المحور الثاني طبيعة النشاط الموازي

المحور الثالث دوافع التوجه نحو السوق الموازي

المحور الرابع آثار وجود الأسواق الموازية

المطلب الرابع: عينة الدراسة:

تضم عينة الدراسة عشر من التجار غير الرسميين المتواجدين بالسوق الموازي الفولاني بمدينة تيارت خلال مرحلة ميدانية تطبيقية، حيث تم اختيار المفردات العشر بصفة قصدية من السوق.

العينة القصدية العرضية

يتم اللجوء إلى هذا الصنف من العينة عندما لايتوفر للباحث أي إختيار لسحب عينة يقوم بالقيام بالتحقق حيث يقوم الباحث بإختيار مثلا أشخاص مارين في طريق معين ليحقق معهم ويطرح هذا النوع من العينة بعض الصعوبات تتعلق أساسا بالتمثيلية وعليه بالتعميم النتائج مع عدم ضمان تمثيل جميع الأفراد مجتمع الدراسة بشكل

[1] محمد صرحان علي محمودي، المرجع السابق، ص 47.

متساو وبلغ حجم العينة عند درجة التشبع 10مفردات تم التحقق على العينة من الباعة الذين تواجدوا في السوق الغير الرسمية الفولاني مابين المدة 20 أفريل إلى بداية شهر ماي.[1]

تعريف بالتجار الغير الرسمين: مجتمع البحث

هم تجار يمارسون نشاطات شرعية غير مصرح بها،وهم لايستفيدون من تشريع العمل ونتيجة لذلك لايتحصلون على الحماية،وتشمل هاته الفئة كل من التجار المتجولون في الشوارع وكذا صغار الباعة في الأسواق العشوائية والغير العشوائية.

[1] سعيد سبعون، الدليل المنهج في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر، 2012، ص 147.

المبحث الثاني: عرض وتحليل المعطيات ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل معطيات الدراسة

الجدول رقم 04: يبين توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	10	%100
المجموع	10	%100

يبين لنا من خلال الجدول رقم 01 أن كل المبحوثين من جنس ذكر يرجع طبيعة النشاط الممارس الذي يخص الذكور أكثر وذلك لطبيعة المجتمع الجزائري بصفة خاصة الذي يتميز بالهيمنة الذكورية كون السوق الموازي يتطلب الفئة الذكورية لأنها المستعمل الأكبر للفضاء الخارجي ويتطلب أيضا القوة الجسدية (حمل السلاح بعد الإنتهاء من مزاولة النشاط التي لا تناسب فئة الإناث في مختلف الجوانب) سواءا تعلق الأمر بالمطاردة من طرف الشرطة أو من طرف التجار المنافسين.

ومنه نستنتج أن مزاولي للنشاط السوق الموازي هم من فئة ذكورية.

الجدول رقم 05: يبين توزيع العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة
من 19 إلى 29	3	%30
من 29 إلى 39	6	%60
39 فما فوق	1	%10
المجموع	10	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 02 حول سن المبحوثين أن الفئة العمرية ما بين 29 و 39 سنة تعتبر الفئة الغالبة بنسبة قدرت بـ 60% ثم تليها الفئة العمرية من 19 إلى 29 سنة بنسبة قدرت بـ 30% وتليها أدنى نسبة 10% فئة 39 فما فوق.

ويرجع وجود نسبة كبيرة لفئة الشباب بالتوقف عن الدراسة في سن مبكر بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبحث عن مصدر دخل للصعوبة وعدم القدرة لتوفير متطلبات الحياة، ونجد مبحوث من بين 10 مبحوثين ذو مستوى وهذا راجع إلى ظاهرتين البيروقراطية والمحسوبية.

ومنه نستنتج أن الفئة الغالبة هي فئة الشباب.

الجدول رقم 06: يبين متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
إبتدائي	1	%10
متوسط	4	%40
ثانوي	4	%40
جامعي	1	%10
المجموع	10	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 03 حول المستوى التعليمي للمبحوثين أن فئة المستوى المتوسط والثانوي هي أعلى نسبة قدرت بـ40% لكل مستوى بينما المستوى الإبتدائي والجامعي فقدرت النسبة بـ 10% ويرجع ذلك إلى ان الفئة الغالبة هي فئة الشباب كما يوضحه الجدول رقم 02 ويفسر الظروف الاجتماعية والاقتصادية بعد التوقف عن الدراسة التوجه إلى هذه الأنشطة ويصطدمون بالواقع العام للمجتمع أما بقية المبحوثين ذات المستوى الإبتدائي وهو أدنى مستوى وقدر بـ 10% ويليه المستوى الجامعي 10% تتطابق مع المستوى الأدنى ويمكن القول حتى وإن كانوا ذا مستوى جامعي ندرة وقدرة فرص العمل تمثل مشكلة اجتماعية عامة لم تسلم منها أي شريحة إجتماعية.

ومنه نستنتج أن المبحوثين من مستويات متوسط أو ثانوي.

الجدول رقم 07: يبين متغير الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
متزوج	4	%40
أعزب	6	%60
المجموع	10	%100

من خلال النسب المشارة إليها حول الحالة المدنية قدرت أكبر نسبة بـ 60% تمثل العزاب وتليها نسبة 40% متزوجين، ويرجع وجود فئة كبيرة من فئة العزاب إلى مزاولة هذا النشاط باعتباره ملجأ لتحصل المداخيل المادية والقدرة على تلبية حاجياتهم الخاصة والعائلية كونهم مسؤولين عن أسرهم ورغم تجاوزهم سن الشباب كما هو موضح في الجدول رقم 02 إلى ان وضعهم المادي والاجتماعي هو السبب الرئيسي في عدم الزواج اما ثاني فئة فهم أرباب الأسر المتزوجين اضطرتهم ظروف الحياة لمزاولة هذا النشاط.

ومنه نستنتج أن الفئة الغالبة هي فئة العازبين.

الجدول رقم 08: يبين نمط المسكن

نمط المسكن	التكرار	النسبة
جماعي	9	%90
فردي	1	%10
المجموع	10	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 05 حول نمط المسكن للمبحوثين أن أغلب المبحوثين يقطنون مع عائلتهم في سكن جماعي بنسبة 90%، أما الذين يقطنون في سكن فردي قدرت نسبتهم بـ 10% ويرجع ذلك إلى الظروف المادية والاجتماعية للمبحوثين في ضل ارتفاع تكاليف الحياة وزيادة المصاريف العائلية مما يدفع بعض أفرادها لامتهان أي نشاط مهم ذات مدخول حلالي، فبطبيعة الحال أغلب المبحوثين هم غير متزوجين كما هو موضح في لجدول رقم 04 سابقا.

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين يقطنون في سكن جماعي عائلي.

الجدول رقم 09: يبين متغير نوع النشاط

نوع النشاط	التكرار	النسبة
مواد غذائية	2	%20
مستلزمات التجميل	3	%30
ألبسة وأحذية	3	%30
بين الأواني	2	%20
المجموع	10	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 06 نوع النشاط أن أغلبية المبحوثين يزاولن نشاط مستلزمات التجميل والألبسة والأحذية بنسبة قدرت 30% لكل نشاط أما باقي نشاطات مواد غذائية وبيع الأواني بنسبة قدرت بـ20% وبرجع ذلك إلى أن سوق المنظر الجميل (الفولاني) سوق نسوي بدرجة عالية يستقطب فئة النساء، ولذا يحتوي على مستلزمات التجميل والملابس والأحذية بنسب متساوية وتليها بيع الأواني والمواد الغذائية.

ومنه نستنتج أن سوق المنظر الجميل الفولاني سوق نسوي بدرجة عالية.

الجدول رقم 10: يبين متغير مدة النشاط

مدة النشاط	التكرار	النسبة
من 01 إلى 4 سنوات	2	%20
من 04 إلى 7 سنوات	4	%40
من 7 فما فوق	4	%40
المجموع	10	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 10 حول مدة ممارسة نشاط المبحوثين أن أغلب المبحوثين لهم الأقدمية في مزاولة النشاط من 4 إلى 7 سنوات بنسبة 40% إلى 7% لفما فوق بنسبة 40% أما من 1 إلى 04 سنوات فكانت الأدنى بنسبة 20%.

ويرجع ذلك كون السوق من أقدم الأسواق وكذلك لعدم وجود بدائل أفضل ومريحة والتحقق من عدم النجاح في مجال أخر ومنه يعتبر السوق المنظر الجميل من المبحوثين هم من ذوي الأقدمية في مزوالة النشاط الموازي

المحورة الأول: طبيعة النشاط الموازي

الجدول رقم 11: توزيع المبحوثين حسب التعرف على مكان نشاطهم

الفئات	التكرار	نسبة
سوق معروف ذو نشاط	8	%80
كون أني أسكن في هذا الحي	1	%10
من طرف أحد الأصدقاء	1	%10
المجموع	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (11) حول التعرف على مكان نشاطهم أن أغلبية المبحوثين أجابوا بأن السوق معروف وذو نشاط بنسبة قدرت بـ 80% بينما 10% لكل من كانت إجابتهم بالتعرف على السوق من طرف أحد الأصدقاء وكون أنهم يسكنون في الحي.

ويرجع ذلك أن السوق المنظر الجميل (فولاني) يعتبر من أقد الأسواق كما يوضح الجدول رقم 07، يوفر السلع والخدمات لأغلب الشرائح الاجتماعية من ساكني الوسط الحضري والتي تتمكن من تلبية حاجياتها من مؤسسات القطاع الرسمي وخاصة في ضل تدني المستوى التعليمي.

ومنه نستنتج أن سوق المنظر الجميل (الفولاني) يعتبر سوق معروف ذو حيوية ونشاط.

الجدول رقم 12: توزيع المبحوثين حسب مصدر سلعهم

الفئات	التكرار	نسبة
سوق الجملة	8	%80
الأسواق الأسبوعية	2	%20
المجموع	10	%100

يبين لنا الجدول رقم 12 حسب مصدر سلعهم أن أغلبية المبحوثين تكون سلعهم من سوق الجملة بنسبة 80% بينما الفئة الأخرى 20% من الأسواق الأسبوعية.

ويرجع هذا إلى أن أغلب المبحوثين مصادرهم من سوق الجملة والتي تعد الممول الرئيسي أساس قيام الكثير من الأفراد بأنشطتهم، كما تتحكم أيضا في تحديد وضعيات الباعة من خلال استغلال أرباحهم باعتبارهم الحلقة الأخيرة في السلسلة التجارية الغير رسمية والتي يأتي بعدها مباشرة المستهلك.

ومنه نستنتج ان أغلبية المبحوثين مصدر سلعهم من سوق الجملة.

الجدول رقم 13: توزيع المبحوثين حسب ممارسة نشاطهم في منطقة أخرى قبل البدء في هذا المكان

الفئات	التكرار	نسبة
نعم	9	%90
لا	1	%10
المجموع	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (10) حول ممارسة المبحوثين لنشاطهم قبل البدأ في سوق المنظر الجميل (الفولاني) أن أغلبية المبحوثين كانت لهم تجربة في عدة أسواق بنسبة قدرت بـ 90% بينما 10% كان سوق المنظر الجميل أول تجربة.

ويرجع ذلك أن أغلبية المبحوثين في سن الشباب كما يوضح الجدول رقم 02، وتوقفوا عن سن دراستهم في سن مبكر كما يوضح الجدول رقم 03 كانت لهم تجربة في عدة أسواق ولجؤو إلى سوق المنظر الجميل كونه سوق معروف وذو نشاط كما يوضحه الجدول رقم 09، وبينما مبحوث من بين 10 مبحوثين كان سوق المنظر الجميل أول تجربة له.

ومنه نستنتج أن أغلبية المبحوثين مارسوا نشاطاتهم قبل البدأ في سوق المنظر الجميل.

الجدول رقم 14: توزيع المبحوثين حسب توقيت العمل في السوق

الفئات	التكرار	نسبة
غير محدد	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (11) العمل في السوق أن الغالبة من المبحوثين ليس لهم وقت محدد بنسبة قدرت بـ 100%، ويرجع ذلك إلى الظروف منها الطبيعية فأوقات الدوام في فصل الصف تختلف عن فصل الشتاء ومنها ظروف الرقابة الأمنية التي يعيشونها مع الأمن أحيانا لا يستطيعون عرض سلعهم لأن الشرطة تجبرهم على حزمها وتمنعهم من عرضها، كما أن الأعياد والمناسبات لها تأثير كبير على النشاط وبالأخص السوق ففي الأعياد مثلا يضطرون لعرض سلعهم في وقت مبكر ولا يجمعونها إلى آخر النهار.

ومنه نستنتج توقيت السوق غير محدد بالنسبة للباعة في السوق غير الرسمية.

المحور الثاني: دوافع التوجه نحو السوق الموازي

الجدول رقم 15: توزيع المبحوثين حسب الظروف التي تدفع لممارسة نشاطهم

الفئات	التكرار	نسبة
عدم وجود إمكانيات اعتماد نشاط رسمي	4	%40
هروب من الضرائب	1	%10
نشاط مربح	3	%30
البطالة	4	%40
المجموع[1]	12	%100

يبين لنا الجدول رقم (15) يبين لنا الجدول رقم 13 حول الظروف التي تدفع إلى مزاولة النشاط في السوق الموازي أن غالبية المبحوثين أجابوا بعدم وجود إمكانيات لإعتماد نشاط رسمي والبطالة بنسبة قدرت بـ 40% لكل دافع، بينما 30% من إجمالي العينة يعتبر نشاطهم مربح وأدنى نسبة 10% من المبحوثين كون مزاولة النشاط هو الهروب من الضرائب.

وهذا راجع إلى وضع المبحوثين المادية والإجتماعية ففي ضل ارتفاع تكاليف الكراء وعدم وجود إمكانيات يعتبر هذا النشاط ملجأ لها لتحصيل مداخيل مادية تعنها على تلبية الحاجيات الخاصة والعائلية كما يعتبر ميل البطال إلى مزاولة هذه الأنشطة في المجتمع ترتبط بقلة فرص العمل، كما أن أغلب المؤسسات ترتكز على عامل الخبرة كمؤشر للحصول على منصب شغل، ويعتبر مزاولة هذا النوع من الأنشطة هو الهروب من الضرائب التي تفرضها إدارة الضرائب والتوجه للعمل باعتباره كل ما توفر لديهم (الحل الوحيد المتوفر) وعدم وجود بدائل أفضل بينما يرى البعض أنه ذات أرباح عالية كونه نشاط حر مستقل.

ومنه نستنتج أن دوافع مزاولة نشاط غير رسمي عدم وجود إمكانيات لاعتماد نشاط رسمي مع دافع البطالة.

[1] المجموع يمثل عدد الإجابات وليس عدد المبحوثين.

الجدول رقم 16: توزيع المبحوثين حسب سبب مزاولة نشاطهم راجع إلى عدم الحصول على عمل

الفئات	التكرار	نسبة
نعم	10	%100
المجموع	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (16) حول **سبب** مزاولة نشاطهم راجع إلى عدم الحصول على عمل أن أغلبية المبحوثين لم يتوفر لهم منصب شغل بنسبة قدرت بـ 100% ويرجع ذلك إلى غياب مناصب شغل رسمية مستقرة واكتفوا عن مصادر بديلة لم يتوفر لها سوى هذا النشاط في انتظار الحصول على الأفضل أو ضمان سبل وطرق معينة تفتح لها الأبواب للعمل الرسمي.

ومنه نستنتج أن السبب في مزاولة النشاط هو غياب مناصب شغل.

الجدول رقم 17: توزيع المبحوثين حسب أسباب عدم الحصول على مناصب شغل

الفئات	التكرار	نسبة
مستوى دراسي متدني	8	%80
البيروقراطية والمحسوبية	3	%30
غياب مناصب شغل ذات مستواي	1	%10
المجموع[1]	12	%100

يبين لنا الجدول رقم (17) حول أسباب عدم الحصول على منصب شغل أن أغلبية المبحوثين كان لهم سبب في تدني المستوى التعليمي بنسبة 80% ثم تليها نسبة 30% لكل من غياب مناصب شغل والبيروقراطية والمحسوبية أما أدى نسبة قدرت بـ 10% لغياب مناصب شغل ذات مستواي.

ويرجع ذلك إلى تدني المستوى التعليمي كما يوضحه الجدول رقم 03 التوقف عن الدراسة والإصطدام بالواقع العام للمجتمع ما يفسر غياب مناصب شغل ذات مستوى المبحوثين وقلة نسب التوظيف وزيادة نسب الباحثين عن فرص عمل وتفشي ظاهرتي البيروقراطية والمحسوبية التي أصبحت تهدد المجتمع ففي ضل عدم وجود إمكانيات يعتبر هذا النشاط البديل والملجأ لكسب المال ومنه نستنتج تعدد الأسباب في عدم الحصول على مناصب الشغل وخاصة منها تدني المستوى التعليمي.

[1] المجموع يمثل عدد الإجابات وليس عدد المبحوثين.

الجدول رقم 18: توزيع المبحوثين حسب مزاولتهم لنشاطهم سابقا

الفئات	التكرار	نسبة
نعم	7	%70
لا	3	%30
المجموع	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (18) حول متغير مزاولة نشاطهم سابقا أن أغلبية المبحوثين كان لهم نشاط من قبل البدأ في هذا النشاط بنسبة قدرت بـ 70% أما باقي نسبة 30% تمثل المبحوثين الذي كان لهم هذا النشاط أول تجربة ويرجع ذلك أن الفئة الغالبة عي الفئة التي سبق لهم العمل من قبل سواء في النشاط الرسمي وتم تركهم لعملهم والمزاولة في هذا النشاط وكان ذلك لعدم القدرة على دفع مستحقات الكراء والضرائب كما يوضحه الجدول 08 أو العمل في نشاطات أخرى غير رسمية كمساعد بناء، البيع المتجول نادي المقهى ...إلخ فاعتبروا ان نشاطهم غير دائم ومؤقت ويعتبر من النشاطات المتعبة وذو دخل قليل أما الفئة الأخرى لم يسبق لهم مطلقا وان دخلوا مجال التشغيل وهذا راجع إلى عدم توفر مناصب عمل في مرحلة وصلت فيها البطالة أعلى الدرجات ومنه نستنتج أن أغلبية المبحوثين كان لهم عمل في منصب آخر قبل البدء في هذا المكان.

الجدول رقم 19: توزيع المبحوثين حسب سبب اختيار نشاطاتهم

الفئات	التكرار	نسبة
ذات مدخول جيد	6	%60
حب التجارة كنشاط	1	%10
لا بديل أفضل	2	%20
كسب المال	2	%20
المجموع[1]	11	%100

يبين لنا الجدول رقم (16) حول سبب اختيار نشاطاتهم أن أغلبية المبحوثين يرون أن هذا النشاط ذات مدخول جيد بنسبة قدرت بـ 60% وتليها 20% لكل من يرون أنها لكسب المال ولا يوجد بديل أفضل وأدنى نسبة للمبحوثين الذين يروها ذات أرباح مقبولة وأحب التجارة بنسبة قدرت بـ 10 % ويرجع ذلك أن أغلبية المبحوثين اختاروا نشاطاتهم كونه ذات دخل جيد وراجع إلى تمركز السوق في بؤر جذب الزبائن من مختلف الأماكن وفي انعدام فرص إيجاد مصادر رسمية تكون المصادر الغير الرسمية البديل المتوفر لكسب المال هذا لا يمنع من وجود حالات اختيارية كونها أحب التجارة.

ومنه نستنتج ان سبب اختيار هذا النشاط راجع ذو دخل جيد والبديل المتوفر.

[1] المجموع يمثل عدد الإجابات وليس عدد المبحوثين.

الجدول رقم 20: توزيع المبحوثين حسب جودة الحياة في ضل ممارسة نشاطاتهم

الفئات	التكرار	نسبة
عادية	4	%40
جيدة	1	%10
صعبة	6	%60
المجموع[1]	11	%100

يبين لنا الجدول رقم (18) حول جودة الحياة في ظل ممارسة نشاطاتهم أن غالبية المبحوثين يرون أن الحياة صعبة بنسبة 60% بينما 40% يرونها أنها عادية، وأدنى نسبة قدرت بـ 10% لمن يرونها حياة جيدة.

يرجع ذلك أن غالبية المبحوثين يرون أن الحياة صعبة في ظل ممارسة نشاطاتهم فهما بذلوا من جهد وحققوه من أرباح فإن ذلك لا يتجاوز حدود القدرة على إشباع الحاجات الأساسية الضرورية للحياة اليومية مع اعتبار نشاطهم نشاط لم يقدر على تحمله أي كان بل فقط الصبر الطويل والقدرة على التحمل بينما ثاني فئة يرون أنها حياة عادية تلبي بعض الحاجيات فقط ككسب لقمة العيش في ظل ارتفاع التكاليف المعيشية ويعتبر مبحوث واحد من 10 مبحوثين يرون الحياة جيدة في ضل ممارسة نشاطه اعتباره نشاط حر مستقل ومربح.

ومنه نستنتج ن غالبية المبحوثين يعيشون حياة صعبة في ظل ممارسة نشاطاتهم.

[1] المجموع يمثل عدد الإجابات وليس عدد المبحوثين.

المحور الثالث: آثار وجود الأسواق الموازية

الجدول رقم 21: توزيع المبحوثين حسب تلبية دخلهم لحاجياتهم

الفئات	التكرار	نسبة
يلبي جزء بسيط من بعض الحاجيات	9	%90
حسب وتيرة السوق	1	%10
المجموع	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (19) حول مدى تلبية دخلهم لحاجياتهم أن أغلب المبحوثين يلبي لهم بعض الحاجيات بنسبة قدرت بـ 60% بينما 10 % من المبحوثين يرون ذلك حسب وتيرة السوق ويرجع ذلك أن أغلبية المبحوثين لا يلبي لهم سوى بعض الحاجيات الضرورية فقط باعتباره نشاط لابأس به يوفر لقمة عيش فقط لأن متوسط الدخل غير كاف وهذا راجع إلى نشاط السوق إذ ما أخذنا بالحسبان التكاليف المعيشية في الوسط الحضري خصوصا والمجتمعي عموما بالنظر لكون غالبية أفراد العينة يساهمون إما بشكل كلي أو جزئي في مصاريف عائلاتهم وهذا ما يوضحه الجدول رقم 5 سابقا وذلك يعكس على درجة إشباع حاجيات لكل فرد من أفراد الأسرة ومنه نستنتج ان هذا النشاط يوفر بعض الحاجيات.

الجدول رقم 22: توزيع المبحوثين حسب تحقيق نشاطاتهم للعلاقات الاجتماعية

الفئات	التكرار	نسبة
نعم	9	%90
لا	1	%10
المجموع	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (20) حول تحقيق نشاطاتهم للعلاقات الاجتماعية أن أغلبية المبحوثين يحقق لهم عملهم علاقات إجتماعية بنسبة قدرت 90% بينما مبحوث من 10 مبحوثين يرى عكس ذلك بنسبة قدرت بـ 10% وهذا راجع إلى أن النشاط يصنع من البائع إنسانا إجتماعيا بإمتياز بحكم التعامل الدائم مع الزبائن من كل المناطق وبكل الشخصيات والصفات وتحقيق رغبات الفئات الفقيرة ذات المداخيل المحدودة وتلبية حاجياتهم بأسعار أقل من تلك التي توفرها المحلات الرسمية.

ومنه نستنتج أن النشاط في السوق الموازي للمنظر الجميل (الفولاني) يحقق علاقات اجتماعية قوية.

الجدول رقم 23: توزيع المبحوثين حسب الرضا على نشاطاتهم

الفئات	التكرار	نسبة
نعم	5	%90
لا	5	%10
المجموع	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (21) حول الرضا على نشاطاتهم أنه هناك تساوي من المبحوثين منهم من هم راضين على نشاطهم بنسبة قدرت 50% ومنهم من هم غير راضيين بنسبة 50% ويرجع ذلك ان نصف المبحوثين راضين ومتقبلين نشاطهم لأنه يلبي لهم بعض الحاجيات (أكل، شرب وعلاج) ومستحسنين لوجود هذا النشاط بشكل كبير فلولا وجوده لما أمكن غالبيتهم من تحسين مداخيل، بينما الفئة الثانية الغير راضية يعتبره نشاط صعب كما يوضح الجدول رقم 20، فمهما بذلوه من جهد وحققوه من أرباح فإن ذلك لا يتجاوز حدود القدرة على إشباع الحاجات.

ومنه نستنتج أن المبحوثين منهم من راضين على نشاطهم ومنهم من يرى عكس ذلك.

الجدول رقم 24: توزيع المبحوثين حسب الإبتزاز الذي يتعرضون إليه

الفئات	التكرار	نسبة
من طرف الشرطة	10	%100
من طرف التجار الرسميين	5	%50
من طرف الباعة	1	%10
المجموع[1]	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (22) توزيع المبحوثين حسب الإبتزاز الذي يتعرضون إليه أن أغلبية المبحوثين يتعرضون للإبتزاز من طرف الشرطة بنسبة قدرت بـ 100% ثم تليها نسبة 50% من التجار الرسميين وأدنى نسبة هي التعرض للإبتزاز من طرف الباعة بنسبة قدرت بـ 10%.

ويرجع ذلك إلى موقف السلطات الرافضة لمثل هذه الأنشطة والتخفيف أو الحد من ظاهرة تفشي العمل الغير الرسمي وخاصة في مجال التجاري مما يسبب للمبحوثين خسائر مباشر لما يفقده من سلع بفعل عملية المصادرة أو خسائر غير مباشرة بحرمانهم من العمل بسبب انقطاعه عنه، كما أن هناك أيضا مضيقات من طرف الباعة والتجار الرسميين كونه يعتبر منافسا لنشاطهم.

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين يتعرضون للإبتزاز والضغوطات من طرف الشرطة والتجارة والباعة.

[1] المجموع يمثل عدد الإجابات وليس عدد المبحوثين.

الجدول رقم 25: توزيع المبحوثين حسب ترك عملهم لو أتيحت فرصة عمل رسمي

الفئات	التكرار	نسبة
نعم	10	%100
المجموع	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (25) حول ترك المبحوثين حول ترك عملهم لو أتيحت فرصة عمل رسمي أن أغلب المبحوثين ترغب في الحصول على منصب عمل دائم ومستقر وذو أجر شهري يضمن لهم الاستقرار بنسبة 100%.

ويرجع ذلك إلى أسباب سلبيات ممارسة النشاط الغير رسمي بما يتضمنه من مخاطر أمنية وإجتماعية بغض النظر عن الحرمان في كل أنواع التأمينات الاجتماعية التي تضمن المستقبل لهم ولأسرهم فتحصيل شهر دائم أفضل بكثير من دخل غير دائم وغير مستقر ومستقبل مجهول.

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين يفضلون العمل الرسمي على الغير رسمي.

الجدول رقم 26: توزيع المبحوثين حسب ما الذي ينوون القيام به مستقبلا

الفئات	التكرار	نسبة
فتح محل شخصي	8	%80
الهجرة	2	%20
المجموع	10	%100

يبين لنا الجدول رقم (26) حول ما الذي ينوون القيام به مستقبلا أن أغلبية المبحوثين ان يكون لهم محل شخصي وخاص بنسبة 80% بينما ثاني فئة الهجرة من البلاد بنسبة قدرت بـ 20%.

ويرجع ذلك كون البيع الموازي ذو مستقبل مجهول حيث يعتبر وضعهم المهني غير دائم وغير مستقر يضمن قوت اليوم ولكن لا يضمنه الغد وبعد الغد ونظرتهم للمستقبل أصبحت حاجز مخيف خاصة في استمرار الوضع فبمرور الوقت يقضيها في انتظار البديل الأفضل والأحسن لتغيير حياته.

ومنه نستنتج أن أغلبية المبحوثين ينوون مستقبلا الاستقرار في العمل الرسمي.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

اتفقت دراستنا مع دراسة قارة ملاك في أن السوق الخير الرسمي مس جميع الشرائح دون استثناء باعتباره البديل المتاح في ظل غياب مناصب شغل، كما اتفقت بأن القطاع الغير الرسمي يلعب دورا هاما في تحسين الأوضاع المعيشية لأفراده بدرجات متفاوتة، حيث يساهم في توفير بعض الحاجيات كما يعتبر أن سبب اللجوء إليه هو الهروب من البطالة والحصول على مصدر دخل إتفقتا أيضا في الصعوبات والعراقيل يوميا من مختلف الجهات. ومنهم الصعوبات تمثلت في الرفض الممارس من حق نشاطهم والذي يبرز المضايقات الأمنية (المطاردة...)

اختلفت دراستنا مع دراسة قارة ملك فتوصلت دراستها أن السوق غير الرسمي يؤدي إلى تدنى المستوى التعليمي بينما دراساتنا توصلت إلى تدني المستوى التعليمي يؤدي إلى السوق الموازي.

اختلفت دراستنا مع دراسة بلغربي صبرين حيث هدفت دراستها إلى معرفة تأثير التجارة الغير الشرعية على المحيط العمراني كما أن نسبة 92% يعانون من مشاكل التجارة الغير الشرعية التي تقاس على واجهات المباني من خلال تأثير تلك الطاولات المهتزة وخلف فوضى الوسط الحضري بينما توصلت دراستنا كون سوق المنظر الجميل (الفولاني) سوق دون نشاط وحيوية ويستقطب الزبائن من كل الأماكن باعتباره سوق غني عن التعريف بالنظر لما يوفره من سلع ذات أسعار في متناول الجميع مقارنة مع أسعار السلع في مختلف المجالات التجارية الرسمية، كما اختلفت أيضا في المعاملة السيئة من طرف الباعة بينما توصلت دراستنا بأن السوق الموازي يحقق علاقات إجتماعية قوية.

اختلفت دراستنا مع دراسة دشوش صدام محيث توصلت دراسته إلى أن السوق اليومية نتج عنها عدة مشاكل من الجانب البيئي مع انتشار التلوث بشتى أنواعه بالإضافة إلى الضجيج وتداخل في الحركة وكذا استغلال المساحات العامة من طرف تجار السوق مما سبب انعكاسات على الحي.

بينما توصلت دراستنا أن سوق المنظر الجميل (فولاني)يعتبر من أقدم الأسواق يلجأ إليه مختلف الشرائح يستقطب الزبائن من الأماكن أين وجدت فئات كثيرة من الزبائن مطلبتها وحاجتها من سلع الباعة في السوق الموازي بسبب انخفاض قدراتها الشرائية حيث يعتبر ما يوفره الباعة لزبائنهم على الإطلاق هو تحقيق رغبات الفئات الفقيرة وذات المداخيل المحدودة.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء النظريات المفسرة:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية والتي تتعلق بموضوع الأسواق الموازية في الوسط الحضري نجد بعض النتائج لها خلفية نظرية وهذا ما يرتبط مع ما توصلنا إليه في دراستا باعتبار سوق المنظر الجميل (فولاني) يحتوي على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية بعتبر من الأسواق الأكثر نشاط في مدينة تيارت يستقطب الزبائن من مختلف الأماكن من أجل عملية البيع والشراء هذا ما تطرقت إليه النظرية التفاعلية الرمزية بعبارة (تفاعل الأفراد) ترتكز هذه الأخيرة على دور الرموز والمعاني في تفاعلات الأفراد داخل هذه الأسواء وتأثير سلوكهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض لهذا ما ينطبق على سوق المنظر الجميل (فولاني) لمدنية تيارت بحيث تتفاعل الباعة مع المشترين، وتكون معاني تعبيرية من قبل الباعة لجلب الزبائن بعبارة (عيش يا القليل) (سلعة اليوم ماشي كل يوم) وغيرها من المعاني لاستقطابهم وإشباع حاجياتهم ممايتنتج عن ذلك علاقات اجتماعية بحيث هذا يصنع من البائع إنسانا اجتماعيا بامتياز بالّإضافة إلى السكنات الاجتماعية التي لها دور في العلاقات الاجتماعية بين التجار والزبائن وكيف تؤثر هذه العلاقات على سلوكهم وتفاعلهم داخل السوق هذا ما ينطبق أيضا على سوق المنظر الجميل (الفولاني) باعتباره سوق يحقق بعض حاجيات الأفراد ويجعل الزبائن ذو المداخيل المحدودة راضين ومستحسنين لوجود هذا النشاط مما يجعل معظمهم يرتادون على السوق دائما ويمكن القول أنه يشكل شبكة من العلاقات الاجتماعية بالإضافة أن السوق الموازي المنظر الجميل (فولاني) لمدينة تيارت يحصل عن طريقه الكثير من الأفراد على عيشهم ويزاولون نشاطهم لتلبية بعض حاجياتهم في ضل ارتفاع تكاليف الحياة، هذا ما آلت إليه نظرية ماسلو للحاجات حيث تستند على فكرة أن السلوك البشري مدفوع بمجموعة من الحاجات وتترتب هذه الحاجات بعكس درجة أهميتها بالنسبة للفرد والتي اعتمدت على خمس حاجات مترتبة ترتبا هرميا قاعدتها الحاجات الفيزيولوجية وقمتها الحاجات لتحقيق الذات.

هذا ما ينطبق على سوق المنظر الجميل (فولاني) لمدينة تيارت باعتباره البديل المتوفر يلجأ إليه أغلب الباعة لإشباع بعض الحاجيات باعتباره الحل المتوفر منها الفيزيولوجية والتي تعتبر من الأساسيات لكسب لقمة العيش ترى نظرية ماسلو للحاجات أن الإنسان بطبيعته يرغب أن يكون محبوبا مع الآخرين عن طريق انتمائه للآخرين وأن العمل الذي يزاوله فيه فرص لتحقيق هذه الحاجات عن طريق العلاقات وهذا ما يتطابق مع دراستنا باعتبار سوق المنظر الجميل (الفولاني) بمدينة تيارت يحقق علاقات إجتماعية.

تطرقت دراستنا حول معرفة مدى الرضا على النشاطات في الأسواق الموازية حيث توصلت إلى أن منهم من راضيين على النشاطات في سوق المنظر الجميل ومنهم من يرون عكس ذلك متمنين تحقيق طموحات أحلام الطفولة وهذا ما آلت إليه كذلك نظرية ماسلو الحاجة إلى تحقيق الذات.

النتائج العامة للدراسة:

إن أهداف الدراسة تتعلق بالأسواق الموازية في الوسط الحضري لمدينة تيارت حيث أخذنا سوق المنظر الجميل (فولاني) كنموذج توصلنا في نهاية المطاف إلى بعض النتائج العامة من بينها:

1- أغلب الباعة في سوق المنظر الجميل لمدينة تيارت هم جنس ذكوري.

2- لا توجد معايير ثابتة من قبل الباعة حيث أنهم غير متجانسين عمريا وإجتماعيا وثقافيا بحيث نجد شباب وكهول ومستويات تعليمية متباينة وحالات إجتماعية مختلفة.

3- يعتبر سوق المنظر الجميل من الأسواق المعروفة في ولاية تيارت، حيث يعتبر سوق ذو حيوية وناشط.

4- من خصائص الأنشطة الغير الرسمية عدم الإلتزام بمواقيت معينة عكس الرسمية.

5- يعتبر المبحوثين من ذوي الأقدمية في النشاط الموازي.

6- أهم الظروف التي تدفع إلى النشاط الموازي عدم وجود إمكانيات اعتماد نشاط رسمي والهروب من البطالة وعبء الضرائب والحصول على مصدر دخل باعتباره النشاط الوحيد المتوفر في انتظار الحصول على الأفضل.

7- يوفر النشاط الموازي مدخولا لا بأس به بحيث يوفر بعض الحاجيات الأساسية والتي تبقى محدودة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة في الوسط الحضري.

8- يخلف السوق الموازي المنظر الجميل (فولاني) لمدينة تيارت علاقات اجتماعية بإمتياز بحكم التعامل اللائق مع الزبائن.

9- سوق المنظر الجميل (الفولاني) سوق غير رسمي يمثل حل مؤقت لأغلب الباعة حيث يواجهون عراقيل وصعوبات في حق نشاطهم والذي يبرز في المضايقات الأمنية.

خاتمة

تعتبر الأسواق الموازية في الوسط الحضري من بين أهم المواضيع التي اثارت الكثير من النقاشات والدراسات وسعينا محاولين في هذه الدراسة مناقشة هذا الموضوع لكونه مشكلة منتشرة وتأرق معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء كون هذا القطاع الغير الرسمي يتعايش جنبا الى جنب مع الاقتصاد الرسمي لا وبل قد يتفوق عليه في بعض الأحيان .

وقد انتشرت هذه الظاهرة في الجزائر بشكل واسع بعد حيث يعتبر النشاط الغير رسمي ملجأ للكثير من الناس ويعتبر مصدر دخل لهم في ظل وجود مشاكل إجتماعية وإقتصادية متعددة وتشير دراستنا إلى أن السبب في تفاقم هذه الظاهرة تكمن في زيادة العبء الضريبي والاشتراكات الإجتماعية واللوائح الحكومية خاصة المنظمة لسوق العمل وخدمات القطاع العام والفساد الإداري غير أن القطاع الغير الرسمي يحتل مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري ،وتمثل هذه الظاهرة سيف ذو الحدين الأول يمثل الجزء السلبي بالنظر الى الأثر السلبية التي يخلفها في الوسط الحضري أما الجانب الإيجابي فيمثل في الخدمات الإجتماعية خاصة للشباب البطال والتي عجزت الدولة عن تلبيتها وحاليا فإن المجهودات المتخذة من أجل مكافحته مازالت تعاني من نقائص سواء من حيث محتواها أو من حيث تطبيقها إلى أن الجزائر تسعى دوما جاهدة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أياد عبد الفتاح النسور، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.

3. سعيد سبعون، الدليل المنهج في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر، 2012.

4. الشرقاوي مصطفى عبد الحكيم، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

5. محمد صرحان علي محمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتاب صيغاء، 2019.

6. محمود أميل زويل، يونس بطريق، بورصة الاوراق المالية "موقعها من الأسواق– أحوالها مستقبلها"دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2000.

7. وحوش عمار، محمد محمود الذاتيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2007.

مذكرات:

1. براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

2. بلغربي صابرين، تأثير التجارة غير الشرعية على الوسط الحضري "دراسة ميدانية بحي بوجلطي ناصر شارع الأسد مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2022/2021.

3. بن حرمة عمار، جاب الله محمد، تأثير التجارة الفوضوية على البيئة الحضرية دراسة ميدانية بولاية الأغواط، مذكرة ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، اجزائر، 2023/2022.

4. بن وارث حجيلة، آليات تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجاري وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017/2016.

5. بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2014/2013.

6. بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائري: دراسة في سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي، كلي العلوم الاقتصادية، جمعة وهران، 2014.

7. بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

8. بولكريف راضية، التحضر وعلاقته بتغير الأدوار الأسرية في الوسط الحضري –دراسة ميدانية ببلدية ستيديا– مستغانم، مذكرة ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019/2018.

9. خديجة قدادرة، علاقات الجيرة في الوسط الحضري، مذكرة ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2021/2020.

10. خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر (1966–2000)، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016/2015.

11. خليلي عبد المالك، عزاوي عبد الرحمان، الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة جزائر (1966–2009)، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016/2015.

12. دشوش صدام، تأثير الأسواق اليومية من الجانب البيئي على المجال الحضري – دراسة حالة السوق اليومية 1000سكن–، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص تسيير المدينة، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

13. ركيمة سلمى وركيمة حنان، مسارات إدماج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي، مذكرة ماستر، إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة يحي بن صديق–جيجل، 2021/2020.

14. ركيمة سلمى، ركيمة حنان، مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد افلصديق بن يحي– جيجل–، الجزائر، 2021/2020.

15. ركيمة سلمى، ركيمة حنان، مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد افلصديق بن يحي– جيجل–، الجزائر، 2021/2020.

16. ركيمة سلمى، ركيمة حنان، مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد افلصديق بن يحي– جيجل–، الجزائر، 2021/2020.

17. فجيري حسيبة، التحليل السوسيولوجي للأسواق الموازية للصرف، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع المنظمات والموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2021/2020.

18. قارة ملاك، إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في الإقتصاد المالي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري–قسنطينة، 2009–2010.

19. قارمة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، كية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

20. كريمة مقداد، ديناميكية المنافسة في الأسواق الجزائرية في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق "دراسة حالة سوق المشروبات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.

21. محفوضي زوبير، الصيرفة الإسلامية كآلية لاستقطاب أموال السوق الموازي دراسة حالة بنك السلام –وكالة أدرار–، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أحمد دراية–أدرار–، الجزائر، 2022/2021.

22. منصوري محمد، مقاصد أحكام السوق، مذكرة ماستر تخصص فقه وأصوله، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة إدرار، الجزائر، 2010/2009.

23. نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980–2014، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خير بسكرة، الجزائر، 2018/2017.

المجلات:

1. أمينة قهواجي وآخرون، الإقتصاد غير الرسمي، مجلة دراسات إقتصادية ، مج22، ع01، 2022، الجزائر.

2. باية ساعيو، زبيدة سيار، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص67.

3. بن موسى كمال وبراغ محمد، ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي أسبابه وآثاره، المجلة الجزائرية للعولمة ، العدد 4، 2013.

4. بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابه وآثاره، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، 2013.

5. بوجرفة بناصر، ظاهرة الأقتصاد غير الرسمي: مقاربة تحليلية، دفاتر إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، مج01، ع04، 2013.

6. حكيمة حليمي وآخرون، دور الاقتصاد الموازي والفساد الاقتصادي في تعثر مسار الانتقال نحو الاقتصاد المنتج في الجزائر "دراسة تحليلية"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021.

7. دراجي راقي، واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد01 ،العدد01 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019 .

8. رمضاني محمد، قوار الحبيب سعيد، المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، (د.س).

9. علي جاسم العبيدي وآخرون، أهمية وتأثير دراسات السوق في رفع كفاءة قرارات الانتاج في الوحدة الاقتصادية "دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية /بغداد/ الوزيرية" للمدة (1995–2006)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 78، 2009.

10. مأمون عبد المطلب، الإقتصاد غير الرسمي في مصر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد13، يناير 2015.

11. ملاك قارة، قطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمجتمع، المجلد 4، العدد 4، نوفمبر 2006.

12. نصيرة سمارة، علاقة الحاجت بالأداء الوظيفي تطبيق نظرية سلم الحاجات لـ "ماسلو" على واقع الموظفين الجزائريين 2017/2016، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 02، مارس 2018، ص 206.

13. الوالي فاطيمة، بنشلاط مصطفى، دراسة تحليلية لتأثير الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مجلة المنهل، مج05، العدد01، ماي2022.

14. وائل بن عبد الكريم الحربي، الاقتصاد الخفي مفهومه وأشكاله وآثاره، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، 2021.

15. وليد رشاد زكي، نظريات الشبكات الاجتماعية من الايديولوجيا إلى الميثودولوجيا، سلسلة قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، مارس 2012.

16. يوسف بودلة، حمزة كواديك، الاقتصاد غبر الرسمي في الجزائر ولإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي –دراسة تحليلية–، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، مجلة عملية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، العدد 3، المركز الجامع تندوف، الجزائر، 2018، ص163.

الجرائد:

1. الجريدة الرسمية، العدد 15، المرسوم التنفيذي رقم 12-111، مؤرخ في 2012/03/14، يحدد شروط وكيفيات انشاء وتنظيم الفضاءات التجارة وومارسة بعض الأنشطة التجارية المادة 02.

المواقع الإلكترونية:

1. صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي: ***http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/109056***

المراجع الأجنبية:

1. Jean-Charles WILLARD l'économie souterraine dans les comptes nationaux », revue Economie et statistiques N°226, Novembre 1989

الملاحق

الملحق رقم 01:

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون– تيارت –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل المقابلة

بحث بعنوان :

الأسواق الموازية في الوسط الحضري

الباعة بدون رخصة بمدينة– تيارت– نموذجيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص حضري :

إعداد الطلبة :

- **قاضي عبد الحفيظ**
- **عقاب فايزة**

إشراف الأستاذة

د. بوزبرة سوسن

ملاحظة هامة :

ان المعلومات المجموعة هذا الدليل سرية لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

I. **المحور الأول :البيانات الشخصية**

1. الجنس
2. السن
3. المستوى التعليمي
4. الحالة المدنية
5. نمط المسكن
6. نوع النشاط
7. مدة مزاولة النشاط

II. **المحور الثاني :طبيعة النشاط الموازي**

8. كيف تم التعرف على هذا المكان؟
9. ما مصدر هذه السلعة؟
10. هل مارست نشاطك في منطقة أخرى قبل البدء في هذا المكان ؟
11. ما هو توقيت السوق ؟

III. **المحور الثالث :دوافع التوجه نحو السوق الموازي**

12. ما هي الظروف التي دفعتك لممارسة هذا النشاط ؟
13. هل تعتقد ان السبب في مزاولتك لهذا النشاط هو عدم حصولك على عمل ؟
14. ما هي الأسباب التي جعلتك لحد الآن لم تتحصل على منصب شغل ؟
15. هل سبق لك ان عملت في منصب آخر ؟
16. لماذا اخترت هذا النشاط ؟
17. كيف نصف عودة الحياة في ظل ممارسة هذا النوع من النشاطات ؟

IV. **المحور الرابع : آثار وجود الأسواق الموازية**

18. هل سمح لكم هذا النشاط بتلبية حاجياتكم؟
19. هل يحقق لك عملك علاقات اجتماعية قوية ؟
20. هل أنت راضي على نشاطك ؟
21. في ظل ممارسة هذا نوع من النشاطات هل تعرضت لابتزاز ؟
22. لو أتيحت لك الفرصة العمل الرسمي هل ستترك العمل ؟ و لماذا ؟
23. ما الذي تنوي القيام به مستقبلا ؟

الملحق رقم 02: تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

جامعة ابن خلدون – تيارت-
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم علوم الإجتماع

تصريح شـرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث
(ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه، السيد(ة) ...حتاب خايرة.....

الصفة: (طالب، أستاذ باحث) .....طالبة.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة سياقة رقم :.....207558771.....

والصادرة بتاريخ :...2022.03.10.... عن: ...تيارت مولاية.....

المسجّل(ة) بكلية ..العلوم الانسانية والاجتماعية.....قسم .....علوم الاجتماع.....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث: مذكرة ماستر عنوانها:

.....الأسواق العلاجية في الوسط الحضري لمدينة تيارت.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حررت هذه الوثيقة
من طرف المعني المكلف
بعلاش أحمد

التاريخ : 02 جوان 2024

اسم وإمضاء المعني

شوهد و صودق على إمضاء
السيد: حتاب خايرة
عين دزاريت يوم: 02 جوان 2024

رئيس المجلس الشعبي البلدي

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الإجتماع

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

نحن الماضون أسفله الطلبة الآتية أسماؤهم

السيد(ة) ..... عامري عبد الصمد .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... 2088396 ..... والصادرة بتاريخ : ..... 2022-05-16 .....

المسجّل(ة) بكلية : ..... علوم الإنسانية والاجتماعية ..... قسم : ..... علم الاجتماع .....

و المكلفون بإنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الموسومة بعنوان:

..... الأسرة الجزائرية في الوسط الصحراوي جنوب تيارت .....

..... 2024 جوان 02 .....

نصرح بشرفنا أننا إلتزمنا بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ .....

إمضاء المعني

المصادقة

BEKADDOUR Ali